الفصل الحادى عشر

# رد الفعل الأميريكى لتأميم قناة السويس

أولا: مشاورات الادارة والكونجرس حول حدود رد الفعل.

ثانيا: موقف الادارة من احتمالات استخدام القوة.

ثالثا: المشاورات الأميريكية البريطانية الفرنسية.

رابعا: مؤتمر لندن الأول ١٦-٢١ اغسطس ١٩٥٦.

خامسا: مباحثات منزيس رئيس وزراء استراليا فى القاهرة ٣-٩ سبتمبر ١٩٥٦.

سادسا: مؤتمر لندن الثانى ١٩-٢١ سبتمبر ١٩٥٦.

سابعا: طبيعة الموقف الأميريكى فى مجلس الأمن.

ثامنا: تزايد الشكوك الأميريكية فى نوايا بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة.

## رد الفعل الامريكى لتأميم قناة السويس

كان قرار الولايات المتحدة فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ بسحب عرض تمويل مشروع بناء السد العالى ذريعة لعبد الناصر لتأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى التى يمكن أن نذكر منها رغبته فى التخلص من سلبيات اتفاقية الجلاء واسترداد سيطرة مصر كاملة على القناة، وكذلك الانتفاع بايرادات القناة لبناء السد العالى بعد أن تعذر التمويل الأجنبى للمشروع ثم القضاء على بقايا النفوذ الأجنبى فوق أرض مصر ممثلا فى شركة قناة السويس.

وقد أثار هذا الرد المصرى اصداء سلبية واسعة لدى الإدارة الأمريكية ولدى الكونجرس الأميريكى، كما خلق سلسلة من ردود الافعال السياسة الخارجية الأميريكية خلال الشهور الثلاثة اللاحقة، ولا نقصد من تناول هذا الجانب استعراض مجريات وتطورات أزمة التأميم التى أصبحت معروفة ومتاحة للباحثين فى التاريخ المعاصر والعلاقات الدولية ، بل نقصد تحديدا تحليل وتقييم الموقف الأميريكى من قرار التأميم على مستوى الكونجرس وعلى مستوى الادارة الأميريكية (رئاسة الجمهورية، وزارة الخارجية، السفارات الأميريكية، هيئة التخطيط السياسى ، هيئة الاركان المشتركة) وكيف كان رد فعلها، وما هى الخطوات التى اتخذتها لمعالجة الأزمة الناجمة عن ذلك القرار خاصة حيال نوايا بريطانيا وفرنسا بالتدخل المسلح ضد مصر بالتعاون مع إسرائيل.

لقد كان للرد المصرى على سحب عرض تمويل السد العالى الذى اعلنته الإدارة الأميريكية آثار وأصداء سلبية واسعة لدى الادارة الأميريكية والكونجرس الأميريكى. ومع أن تحليل مضمون التصريحات الرسمية للإدارة أو بيانات أعضاء الكونجرس تتفق فى النهاية على معارضة وانتقاد الخطوة المصرية، فان هناك اختلاف «فى الدرجة» وإن لم يكن فى الجوهر فى هذه المعارضة أو الانتقاد. ويعكس تحليل مضمون مواقف وبيانات أعضاء الكونجرس طبيعة رد الفعل ومداه داخل السلطة التشريعية فى الولايات المتحدة ونوعية القضايا التى اثارها أعضاء الكونجرس ومدى تأثيره، على تفكير الإدارة وسلوكها فى معالجة الأزمة.

وصف النائب الأميريكى جيمس روزفلت James Roosevelt اجراء عبد الناصر بأنه خرق للمواثيق الدولية وردا على رفض الولايات المتحدة تمويل السد العالى، وأنه يجب النظر الى إجراء عبد الناصر ليس فقط كخطوة من ديكتاتور غير ناضج، بل كجزء من مخطط لتقويض الغرب، وأنه ما لم يرتدع عبد الناصر فسوف يقلده حكام العرب. وشن النائب الأميريكى حملة على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة وتجاه الغرب ثم تجاه اسرائيل خاصة بمنع سفنها من العبور فى قناة السويس وذكر فى كلمته كل الأوصاف التى يريد الصاقها بعبد الناصر مثل الدكتاتور الفاشستى الذى رهن بلاده مقابل صفقة السلاح مع الشيوعيين[١].

وكان الجو فى الكونجرس معبأ ضد عبد الناصر إلى حد تهنئة دالاس بقراره سحب عرض التمويل للسد العالى فقد قدم النائب (ماهون) Mahon التهنئة لدالاس فى ٢١ يوليو على قراره بعدم التعاون مع مصر فى

---

1 - Cong. Rec. House of Representatives, July 27, 1956, pp. 15455 - 15456.

بناء السد العالى لأنه لم يكن فى مصلحة الولايات المتحدة[1] . وأكد عضو مجلس الشيوخ السناتور بردجز Bridges أن قرار عدم تقديم المعونة لانشاء السد العالى كان افضل قرار اتخذته السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة وأنه ممتن لشجاعة المسئولين فى اتخاذ القرار وانه يمكن للاميريكيين بعد هذا القرار أن يرفعوا رؤوسهم قليلا.[2].

ونائب آخر هو عضو مجلس النواب تيلنت Tilt وصف عبد الناصر بانه دكتاتور مرتبط بروسيا ويثير القلاقل فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا.[3]

وفى مواجهة هؤلاء جميعا لم يقف الا نائب واحد فى مجلس النواب يحيى مصر وعبد الناصر وثورتها ويثنى على انجازاتها ويتمنى لها النجاح فى أهدافها.[4]

كما تحدث مايك مانسفيلد عضو مجلس النواب Mike Mansfield عن الخطوات التى ادت إلى التأميم فوصفت قرار دالاس برفض اقتراح تمويل السد العالى بانه كان القرار الصحيح. ومضى يقول إن الولايات المتحدة ما كانت لتمارس الضغط على بريطانيا للخروج من قاعدة السويس. وما كانت لتقترح تمويل السد العالى، وان كان النائب الأميريكى قد حذر فى نفس الوقت من استخدام القوة أو الحرب لتسوية الأزمة وأن العودة لسياسة السفن الحربية قد عفى عليها الزمن. واقترح إحالة موضوع القناة إلى محكمة العدل الدولية واحالة الأمر إلى الأمم المتحدة لو أن طرفا من الأطراف لجأ الى العدوان دون مبرر. وأكد ان العدوان والقوة ليست هى الإجابة وأن العقل لا العاطفة هو الذى يجب أن يسود ويستشار لاتخاذ الخطوات التالية[5] . وفى نفس الجلسة اثار عضو آخر هو الكسندر ويلى ما يتضمنه تأميم قناة السويس من تحد عالمى تواجهه الولايات المتحدة من أزمة نفطية بعد تأميم قناة السويس من احتمالات ارتكاب بعض دول الشرق الأوسط لخطأ تأميم النفط. وهاجم هذا النائب محاولة مصر تحسين مستوى معيشتها ربما اقتصادها -بالدبابات الحمراء السوفيتية أو التشيكية- وأن الخبراء السوفيت الذين يتدفقون على مصر لا يحترمون النبى محمد او الاسلام ، أو المؤمنين[6] . وكأن الولايات المتحدة قد نصبت نفسها وصيا على دين الاسلام. ووصف نائب ولاية كارولينا الجنوبية تأميم قناة السويس بواسطة الديكتاتور عبد الناصر بانه مثال آخر على السياسة المزرية لمحاولة شراء الأصدقاء بالمال، وانه لو كانت هناك دولة يجب ان تشعر بالامتنان والشكر للولايات المتحدة فهذه الدولة هى مصر وأن الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية قد اغرقت مصر بمعوناتها. وأن مصر ترد على عدم تمويل السد العالى بالانضمام إلى روسيا[7] . بل وذهب نائب آخر إلى ما هو ابعد من الادانة والاستنكار والتنديد لسياسة مصر، فدعا إلى بناء قناة بديلة ردا على عبد الناصر لتأميم القناة. وهاجم السياسة الأميريكية التى

---

1 - Ibid, July 21 1956, p. 13877

2 - Cong. Rec Senate, 24 July, 1956, pp 14179 - 14 180

3 - Cong. Rec House, July 21 1956, pp 14293 - 14294

4 - Ibid., p. 14149, Adam Dowell, N.Y.

5 - Cong. Rec House, July 27, 1956, p. 15571

6 - Ibid, p. 15653.

7 - Ibid p. 15415, Bryan Dorn, 27 July 1956

تسير على اسلوب المهادنة مع عبد الناصر منذ صفقة الأسلحة التشيكية ووقوفها موقف السلبية عندما اغلقت مصر قناة السويس فى وجه السفن الإسرائيلية وان سفيرى الولايات المتحدة فى مصر «كافرى وبايرود» مسئولان عن تغذية الغرور المصرى وتضخيم صورة عبد الناصر، وأن الحل الوحيد ردا على عبد الناصر هو بنا. قناة بديله على خليج العقبة - البحر الأحمر - عبر اسرائيل إلى عسقلان على البحر المتوسط وأن على الولايات المتحدة دراسة الموضوع بجدية[1].

رد الفعل الأميريكى إذن كما تمثل فى مواقف أعضاء الكونجرس كان المعارضة القوية للقرار المصرى ووصفت تصرف عبد الناصر بأوصاف تتصل بسياسة مصر الخارجية وعلاقاتها بالسوفيت تارة، وبنزعات عبد الناصر الاستبدادية تارة ثانية، ومعاداة الغرب والولايات المتحدة واسرائيل تارة ثالثة، وان كان تم قدر من التعقل فى موقف الكونجرس فقد كان محدود النطاق ويرتكز فى أسلوب معالجة الموقف فحسب.

**اولا: مشاورات الادارة والكونجرس حول حدود رد الفعل:**

كان دالاس فى إدارته للأزمة - الى جانب المواقف العلنية التى سوف نتعرض لمضمونها بعد قليل - حريص على التشاور مع زعماء الكونجرس للوقوف على تفكيرهم واتجاهاتهم فى معالجة الأزمة ونوع ردود فعلهم بصفة خاصة لاحتمالات اللجوء لاستخدام القوة فى هذا النزاع. ففى ٣٠ يوليو ١٩٥٦ جرت محادثة تليفونية بين دالاس والسناتور مانسفيلد ناقش خلالها دالاس «الموقف فى الشرق الأوسط»[2] فأعرب له السناتور عن أمله فى الا يرضخ لعبد الناصر حيث يتصف بكل خصال المستبد المذبذب Unstable dictator

وقال «يجب أن نعمل بشكل وثيق مع البريطانيين والفرنسيين ،وأن نتخذ موقفا حاسما determined action فكانت اجابة دالاس «اه لا يعرف ما إذا كنا نريد الزج بانفسنا فى الحرب وانه ليس لدى رئيس الجمهورية سلطة استخدام القوات المسلحة «ومع أن مانسفيلد وافقه على ذلك فقد كان يرى انه لا يجب ترك عبد الناصر يحقق ما يريد، فأبلغه دالاس اننا نعمل بالتنسيق مع البريطانيين والفرنسيين إلا أن لديهم خططا لتحريك قواتهم للمنطقة، ولا يرى كوزير خارجية ضرورة مسايرتهم فى ذلك، وأن اتفق مع السناتور مانسفيلد فى ضرورة اتخاذ موقف حاسم[3]. وتعكس اتصالات دالاس مع عضو مجلس الشيوخ أولا: وجود تيار متشدد ضد عبد الناصر فى الكونجرس ينادى بعدم الرضوخ له واتخاذ عمل حاسم ضده، كما يعكس ثانيا عدم مسايرة الولايات المتحدة فى الخطط البريطانية والفرنسية لتحريك القوات فى المنطقة.

وفى اتصال مماثل مع عضو آخر بمجلس الشيوخ حدد دالاس الموقف الأميريكى من موضوع استخدام القوة بقوله «يجب أن نحافظ على فتح القناة والا نسمح لعبد الناصر بابتزاز العالم بسبب القناة» وعقب السناتور «إنه يرجو الا تندفع الدولتان بريطانيا وفرنسا فى البدء باجراء يحتاج لقوة الولايات المتحدة، لأنه يعتقد ان الرأى العام لن يسمح بتأييدهما» وتعكس اجابة دالاس تفكيره المبكر فى خطوات الحل حين قال: «على الولايات المتحدة التقدم باقتراح معقول وعادل لحماية القناة وحماية مصالحنا»[4].

---

1 - cong. Rec. House, July 27, 1956, p. 15376.

2 - Telephone Call to Senator Mansfield, Monday, july, 30, 1956, Memo of tel. conversations, Telephone call series J.F.D. papers 1952 - 1959

3 - Ibid, idem

4 - Telephone call to senator Knowland in oakland, july 31, 1956, Memo of tel. conversation, ibid, J.F.D. papers.

**ثانيا، موقف الادارة من احتمالات استخدام القوة:**

فمحور اتصالات الخارجية الأميريكية بزعماء الكونجرس استقراء اتجاهاتهم وتقييم الأزمة من ناحية ومن ناحية ثانية ابداء المخاوف من «الزج بالولايات المتحدة فى حرب» إذا لجأت المملكة المتحدة أو فرنسا لأستخدام القوة. وكانت تقديرات الخارجية الأميريكية حول هذا العنصر بصفة خاصة محل تشاور بين دالاس وبين ريتشارد نيكسون نائب رئيس الجمهورية فى ٣٠ يوليو ١٩٥٦. فى أعقاب تأميم قناة السويس، حيث ناقش وزير الخارجية مع نائب الرئيس الموقف فى الشرق الأوسط، ووصفه دالاس بأنه سيىء، وأن البريطانيين والفرنسيين متلهفون بالفعل على بدء الحرب والزج بالولايات المتحدة فيها وقال دالاس: إنه يبذل كل ما فى وسعه لجعلهم يدركون انهم سوف يقفون بمفردهم إذا اقدموا على الحرب»[1] فتقديرات الخارجية الأميريكية ونائب الرئيس نيكسون تشير فى هذا الوقت المبكر وبالذات فى الأيام الأولى للأزمة إلى احساس شبه اكيد لدى الولايات المتحدة بالنوايا البريطانية والفرنسية فى شن حرب ضد مصر وأن الشغل الشاغل للادارة الاميريكية فى ذلك الوقت هو كيف تبعد الولايات المتحدة نفسها عن شرك الحرب.

هذا عن مستوى رد الفعل فى اطار الادارة الأميريكية من خلال قراءتنا للوثائق السرية وهى أوراق دالاس الخاصة ولاسيما اتصالاته التليفونية المسجلة مع الرئاسة ومع الكونجرس. لقد كان رد الفعل الاميريكى المبدئى عاما فى طبيعته وإن كان يعكس قلقا واضحا لدى واشنطن جاء فيه « ان اعلان الحكومة المصرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ الخاص بالاستيلاء على منشآت شركة قناة السويس ينطوى على اثار بعيدة المدى اذ يؤثر على الدول التى تعتمد اقتصادياتها على المنتجات التى تعبر هذا الممر المائى الدولى وعلى الدول البحرية وكذلك اصحاب الشركة ذاتها، وان حكومة الولايات المتحدة تتشاور على عجل مع الحكومات الاخرى المعنية[2].

كذلك اجتمع هربرت هوفر وزير الخارجية الاميريكية بالنيابة فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦ بالسفير المصرى أحمد حسين ليبحث التطورات الأخيرة فى العلاقات المصرية الاميريكية[3] وأبلغ هوفر السفير المصرى أنه بصرف النظر عن مسألة استيلاء مصر على منشآت شركة قناة السويس فان حكومة الولايات المتحدة قد صدمت بسبب « التصريحات المتطرفة وغير الدقيقة والمضللة عن الولايات المتحدة والتى ادلى بها الرئيس المصرى عبد الناصر فى خطابه فى الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦». وقال هوفر: «إن مثل هذه التصريحات لا تتفق اطلاقا مع العلاقات الودية التى قامت بين الحكومتين والشعبين وانها غريبه على روح المودة والصراحة التى سادت بين المسئولين فى البلدين وانه فى ظل هذه الظروف فان وزير الخارجية بالنيابة ليس أمامه إلا أن يحتج بقوة على لهجة ومضمون هذه التصريحات»[4] . ولم يكن احتجاج الخارجية الأميريكية وحيدا فى نوعه فقد اعتبرت المملكة المتحدة تأميم قناة السويس تهديدا خطيرا على حرية الملاحة فى الممر المائى ذى الأهمية الدولية الحيوية[5].

---

1 - Telephone call to vice-president, july 30 1956. Dulles to Nixon Ibid. D.D.E. papers.

2 - U.S. Dept. of state. The suez canal problem july 26-sept. 22, 1956 p. 12

3 - U.S. Dept. of state. bulletin vol xxxv no. 893 august 6, 1956, p. 221

4 - انظر خطاب عبدالناصر بمدينة الاسكندرية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦، مدينة الاسكندرية مجموعة خطب الرئيس - الجزء الاول - هيئة الاستعلامات ص ٥٤٧ - ٥٦١

5 - Middle East materials. Note to Herb Dunn VII no. 8 9 Aug-sept. 1956 pp. 299 - 300

كما صرح دالاس يوم ٢٩ يوليو ١٩٥٦ اثر عودته من بنما قائلا «لقد كان مبعث قلقى بصفة خاصة الاجراء المصرى بالعمل على تأميم شركة قناة السويس فمثل هذا الإجراء يوجه ضربة قاتلة للثقة الدولية ولا يؤثر فحسب فى حملة الأسهم ، بل ويمكن أن يؤثر فى إدارة القناة ذاتها، وهذا أمر يبعث على القلق العميق لدى الولايات المتحدة باعتبارها إحدى الدول البحرية[١].

**ثالثا: المشاورات الاميريكية البريطانية.الفرنسية:**

كان لينكولن هوايت مدير إدارة الصحافة بالنيابة فى وزارة الخارجية الاميريكية فى بيانه للصحفيين والمراسلين يوم ٢٨ يوليو ١٩٥٦ قد صرح انه بناء على اقتراح حكومتى المملكة المتحدة وفرنسا بحضور ممثل اميركى مع وزير الخارجية البريطانى والفرنسى فى مباحثات استطلاعية بشأن الموقف الناجم عن استيلاء مصر على منشآت شركة قناة السويس، فان روبرت ميرفى Robert Murphy نائب وكيل الخارجية الاميريكية سوف يسافر الي لندن اليوم وسوف يصاحبه ويليام بورديت William Burden نائب مدير مكتب الشرق الادنى للخارجية الاميركية[٢].

والواقع أنه ما أن انتهت الصدمة الأولى للاجراء الذى اتخذه عبد الناصر حتي تلقي ايزنهاور البرقية التالية من رئيس الوزراء البريطاني انتونى ايدن التى تقول «انه راجع الموقف مع وزرائه واتفقوا على أنه لا يمكن السماح لعبد الناصر بالسيطرة على القناة بهذا الأسلوب تحديا للاتفاقيات الدولية وانه إذا اتخذنا موقفا حازما حاليا فسوف نحظى بدعم الدول البحرية، وإذا لم نفعل فان نفوذنا ونفوذ الولايات المتحدة سوف ينهار فى الشرق الأوسط، وانني وزملائى مقتنعون أنه لابد وأن نكون مستعدين فى النهاية لاستخدام القوة ضد عبد الناصر ونحن من جانبا مستعدون لذلك[٣].

وكان رد الفعل المباشر لواشنطن لهذه البرقية هو الذعر فمع أن الولايات المتحدة كانت مقتنعة أن عبد الناصر والمحايدين يشكلون تهديدا للأمن الأميركى كما كان الاعتقاد سائدا بان تصرف عبد الناصر كان تصرفا خاطئا الا انه لم يكن هناك تفكير فى الادارة ـ كما سبق أن افصحت اتصالات دالاس السرية مع أعضاء الكونجرس واشرنا إليها فى موضع سابق ـ فى استخدام القوة لتسوية النزاع، ولكى يتحقق ايزنهاور من نوايا البريطانيين بعث روبرت ميرفى من الخارجية الأميركية إلى لندن(*). واكتشف ميرفى أن البريطانيين مصممون على

---

1 - U.S. Dept. of state bulletin vo. xxx no. 894.op. cit. p. 221.

بالنسبة للوثائق الخاصة بردود الفعل الاميركية الرسمية اصدرت الحكومة الاميركية نشرتين كاملتين هما:

The suez canal problem July 26 - sept. 22, 1956.

ونشره تكميلية وثائقية هى:

The United states policy in the Middle East sept. 1956-June 57.

2 - U.S. Dept. of state bulletin vol xxx no. 894, op. cit. p. 222

3 - Eden , Anthony, Memoirs, full circle. Boston Houghton, Mifflin, co. 1960. pp. 476- 477.

(*) وكان الريس ايزنهاور قد بعث رسالة فورية فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦، ردا على رسالة انطونى ايدن ابلغه فيها بنيته فى ايفاد روبرت ميرفى إلى لندن بسبب تغيب دالاس فى رحلته بامريكا اللاتينية فى ذلك الوقت.

ولخص ايزنهاور فى رسالته العاجلة إلى ايدن تفكيره الأولى بضرورة تعبئة اكبر عدد ممكن من الدول البحرية التى تضررت من قرار عبد الناصر بتأميم القناة والتشاور معها بهدف التوصل إلى تفاهم مشترك.

ومن ناحية أخرى ابرق «هربرت هوفر» وزير الخارجية بالنيابة إلى دالاس حيث كان فى بيرو امتد يلخص له فى البرقية رسالة ايدن إلى ايزنهاور ورد =

استخدام القوة وتيقن بعد اجتماعاته مع ماكميلان وزير الخارجية البريطانى حينئذ أن البريطانيين يشعرون أن القناة (اختبار) لا يمكن اجتيازه دون استخدام القوة ،وانه لابد من اسقاط عبد الناصر.[1] ويشير إلى ان ميرفى قد اوضح ان الموقف الأميركى تحكمه الاعتبارات القانونية[2] مما يوضح اختلاف الرؤية بين الدبلوماسيتين البريطانية والأميركية منذ الأيام الأولى فى تناول الازمة . وابلغ ميرفى ايزنهاور بطبيعة الخطر وساد واشنطون تشاؤم من الأحداث المقبلة، وكان رأى ايزنهاور بضرورة منع استخدام القوة فى تسوية النزاع وكتب ميرفى يقول «ان ايزنهاور لديه اقتناع شخصى قوى بأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون طرفا فى مثل هذا النزاع من العملية العسكرية نظرا لايمانه بسيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة[3].

ويهمنا فى هذا السياق تحليل ردود فعل السفارات الأميركية ومتابعتها لهذا الحدث الخطير فى كل من لندن وباريس والقاهرة، ثم ما انتهت إليه تقديرات وزارة الخارجية الأميركية ذاتها فى ضوء فيض المعلومات الواردة لها من هذه العواصم وذلك قبيل المباحثات الثلاثية فى لندن بين (ميرفى) (وايدن) (وبينو) وما اعقبها من مباحثات دالاس مع رئيس وزراء بريطانيا وفرنسا فى لندن فى مطلع اغسطس ١٩٥٦، تلك المباحثات التى مهدت لعقد اجتماع لندن الأول ١٦ ـ ٢٣ اغسطس ١٩٥٦.

ففى اعقاب تسلم دالاس لبرقية هربرت هوفر المشار اليها عن مراسلات ايزنهاور وايدن، بعث دالاس وهو فى (ليما) عاصمة بيرو بأميريكا اللاتينية ببرقية إلى (هوفر) يقترح فيها اصدار بيان فورى حول تأميم شركة قناة السويس يقول فيها «إن المحاولة المتهورة لمصادرة استثمار دولى هائل فى مصر إنما يؤكد أن الظروف غير مواتية للبدء فى انفاق أموال طائلة على مشروع ضخم مثل بناء السد العالى[4] ودالاس فى ذلك يحاول تبرير سحب عرض تمويل السد العالى الذى كان سببا مباشرا فى قرار تأميم قناة السويس.

---

= ايزنهاور على ايدن التى اقترح فيها تنسيق العمل ضد عبد الناصر مع ابداء الرغبة فى مساندة الولايات المتحدة لبريطانيا فى اتخاذها لعمل عسكرى ضد مصر.

واهمية رسالة (هوفر) الى دالاس انه اشار الى تحليله للموقف فى اجتماعه مع الرئيس ايزنهاور فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ خاصة اخطار التورط فى تدخل عسكرى من منطلق الذرائع التى ساقتها ايدن فى رسالته الى ايزنهاور ويؤكد (هوفر) فى رسالته إلى دالاس ان الرئيس ايزنهاور يوافق على هذا التحليل ويرى نفس الرأى وأنه قد تقرر فى ضوء هذا الرأى ايفاد (روبرت ميرفى) على وجه السرعة الى لندن لحضور اجتماعات ايدن و(بينو) وزير الخارجية الفرنسى لكبح جماحهما ومنع تحركها نحو التدخل المسلح ضد مصر خاصة وأن الفرنسيين والكنديين يحبذون تزويد اسرائيل بالسلاح (الطائرات) وان هذا الاجراء ينطوى على خطورة بالغة.

انظر: رسالة ايزنهاور الى ايدن فى البرقية رقم ٥٤٥ فى ١٩٥٦/٧/٢٧.

Outgoing telegram. Dept. of state, top secret, to Eden, from president 77 fr 7.002-27-56.

وانظر برقية هوفر الى دالاس فى البرقية رقم ٢٠ فى ١٩٥٦/٧/٢٧

Outgoing telegram to lima no 20 7.002-27-56.

1- Murphy, Robert, op. cit. p. 391. Beal, op. cit. p. 266. Dean, D. Heller, John foster Dulles, A Soldier for peace N.Y. Holt & Rinehart 1960, p. 250. H.

2- Eden, op. cit. p. 484.

3- Murphy, op. cit. p. 381

٤ . نص برقية دالاس الى الخارجية الاميريكية لاصدار تصريح عن تأميم القناة كأول رد فعل للتأميم

Incoming telegram. secret, from Lima priv. 27 56 from Dulles file no. 874.0261-4/27-?-56.

ومن القاهرة كان السفير الامريكى (بايرود) يستشعر خطورة التحرك العسكرى البريطانى ضد مصر فبادر بارسال برقيته رقم ٧١٥٧ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ للتحذير من تاييد الولايات المتحدة لاتخاذ أعمال عسكرية بريطانية ضد مصر لما سوف تلحقه من ضرر بالمصالح الامريكية على المدى المباشر أو المدى البعيد سواء فى الدول العربية أو الشرق الأوسط عموما ،ويوصى بايرود فى برقيته هذه بعدم الارتباط مع البريطانيين فى اجراءات العقوبات الاقتصادية(١).

وفى اليوم التالى لتأميم شركة قناة السويس، بادر السفير الأميركى فى باريس (جيمس ديللون) بالاجتماع مع كريستان بينو وزير خارجية فرنسا بهدف استطلاع رد الفعل الفرنسى فنقل له بينو موقف حكومته فى النقاط التالية:

- ان فرنسا تنظر بأقصى درجات القلق إلى الموقف، وتشبه الاستيلاء على القناة باستيلاء هتلر على أرض الراين
- ان فرنسا تشعر بضرورة اتخاذ رد فعل قوى لمنع عبد الناصر من تحقيق مأربه.
- انه بدون رد فعل قوى فسوف يتم الاستيلاء على كل خطوط أنابيب البترول فى الشرق الأوسط وتأميمها خلال شهور مما يجعل أوربا تعتمد اعتمادا مطلقا على إرادة العرب.
- ان (بينو) سوف يسافر إلى لندن للاجتماع مع ايدن.
- ان فرنسا تشعرأنه من الضرورى معرفة الموقف الأمريكى.
- ويأمل (بينو) أن يحضر دالاس وزير الخارجية الأميريكى اجتماع لندن.
- اما بالنسبة للاجراءات الفورية فان فرنسا تأمل أن تجمد الحكومة البريطانية الأرصدة المصرية فى لندن.
- ان بريطانيا وفرنسا تدرسان المشكلة العسكرية فى إعادة احتلال منطقة القناة وأن رأيهما إن ذلك ليس مستحيلا وأن الاتحاد السوفيتى لن يتخذ تدابير فعالة لحماية مصر.
- طلب بينو) الموافقة على ارسال ٢٤ طائرة ميستير(٤) الى اسرائيل على الفور وانه يأمل الموافقة خلال ٢٤ ساعة.
- ان فرنسا قد اتصلت بكندا لحثها على الموافقة على البيع الفورى لطائرات اف ٨٦ لاسرائيل فى ضوء قرار فرنسا بتزويد اسرائيل بطائرات ميستير(٢).

---

١ . نص رسالة بايرود الى الخارجية الامريكية فى ١٩٥٦/٧/٢٧.

Incoming telegram, Dept. of state, top secret from Cairo to secretary of state no. 157 july 27, 1956, file no. 974 - 730/ 727-56.

٢ - اجتماع السفير الامريكى (ديللون) مع (بينو) وزير خارجية فرنسا فى باريس فى ٢٧ يونيو ١٩٥٦

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from paris to secretary no. 469, july 27, 1956, file no. 974/730/27-56.

وفى وقت لاحق لاجتماع السفير الأميركى مع (بينو) وزير خارجية فرنسا عقد اجتماع ثان بين مدير الشئون السياسية بالنيابة فى الخارجية الفرنسية كروى شانيل Cray Chanel مع مسئول الشئون السياسية بالسفارة الأميركية فى باريس ٢٧ يونيو ١٩٥٦ اضاف النقاط التالية.

- ان الحكومة الفرنسية تخشى خطر عدم نظرة الولايات المتحدة بنفس القدر من القلق إلى اجراءات عبد الناصر باقل ما تنظر إليها المملكة المتحدة.
- الضرورة المطلقة (للتضامن الثلاثى) بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة حول هذا الموضوع.
- ان مجلس الوزراء الفرنسى وافق على اصدار تعليمات للبنوك فى فرنسا بعدم تحويل أى أموال خاصة بشركة قناة السويس إلى الإدارة المصرية للقناة. (١)

وفى ضوء هاتين المقابلتين، وما انطوت عليهما من معلومات بالغة الدقة عن الموقف الفرنسى واحتمالات التدخل المسلح وتحديد دور لاسرائيل بتزويدها بالطائرات من فرنسا ومن كندا. كثف السفير الاميريكى (ديللون) Dillon اتصالاته مع الخارجية الفرنسية لتوضيح وجهة النظر الأميريكية من ناحية وللتاكد من نوايا الحكومة الفرنسية فى رد فعلها تجاه قرار التأميم.

ففى اجتماع ثان بين السفير الاميريكى فى باريس (وكريستيان بينو) وزير خارجية فرنسا فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦ ركز السفير الأميريكى على قرار فرنسا بتزويد إسرائيل بطائرات الميستير مؤكدا أنه مع تفهم الولايات المتحدة للموقف الفرنسى فإن الولايات المتحدة ترى انه من الهام للغاية التصرف على نحو يؤدى إلى عزل عبدالناصر إلى أقصى درجة ممكنة ولذلك لا يجب الخلط على الإطلاق بين مشكلة قناة السويس والنزاع العربى الاسرائيلى لأن هذا الخلط سوف يساعد على تعبئة الدول العربية الاخرى إلى جانب عبدالناصر ومن ثم تعقيد تسوية مشكلة السويس.

وكان رد (بينو) وزير الخاجية الفرنسية، وجوكسى Joxe مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الفرنسية فى الإجتماع أن فرنسا ترى ضرورة توجيه الاجراءات الغربية ضد عبد الناصر كشخص غير مسئول خطير على شعبه وعلى العالم. (*)

---

(١) اجتماع نائب مدير الشئون السياسية بالخارجية الفرنسية (كروى - شانيل) مع مسئول السفار الأميريكية فى باريس فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ لإضافة نقاط على ما سبق ان طرحها (بينو) على ديللون السفير الأميريكى فى نفس اليوم.

Incoming telegram. Dept. of state. top secret from Paris to secretary of state no. 476. July 27. 56. file no. 974 / 730/ 727 - 56.

(*) كانت الخارجية الاميريكية تدرك مخاطر النوايا الفرنسية المبيتة بالتدخل العسكرى ضد مصر فسارعت بالتحرك لقياس مدى صحة وجسامة الاستعدادات العسكرية بالتعاون مع اسرائيل وكندا، فقد بعث جورج الان وكيل الخارجية الأميريكية الى السفارة الاميريكية فى اوتارا بكندا الى بيرسون L' carson وزير خارجية كندا يوضح له الموقف الاميريكى على النحو التالى:
- ان الموقف الاميريكى لا ينطلق من مبدأ عدم مشروعية قرار التأميم بل من منطلق تهديد الملاحح العالمية وأن المطلوب هو أقصي درجات الهدوء فى تحديد مسار ورد فعل الدول الغربية خاصة فرنسا وبريطانيا. ولكنه بالنسبة لتزويد اسرائيل بالأسلحة فمن مصلحة الدول الغربية فصل مشكلة قناة السويس عن الصراع العربى الاسرائيلى، وأنه من غير الملائم من حيث التوقيت بالنسبة لكندا أو الولايات المتحدة تزويد أو حتى اعلان النية بتزويد اسرائيل بالأسلحة فى مثل هذا الوقت لأن مثل هذا العمل سوف يعتبر انتقاما من تاميم مصر للقناة وتطلب الولايات المتحدة من كندا تأجيل اجراء تسليم طائرات اف ٨٦ وانها تحث الفرنسيين لاعادة النظر فى اقتراح ارسال ٢٤ طائرة ميستير الى اسرائيل.
انظر برقية جورج آلان الى وزير خارجية كندا فى ٣٠/ ٧/ ١٩٥٧.

Outgoing telegram. Dept. of state. top secret sent to Amembassy. Ottawa. file no. 974/ 730/ 7 - 30 - 56.

ويعقب السفير الأميركى فى برقيته إلى الخارجية فى واشنطن عن هذه المقابلة بقوله: إن شدة حساسية الفرنسيين نحو عبدالناصر ترجع إلى متاعبهم فى الجزائر وأنه مالم يتم اتخاذ اجراء عاجل من جانب الدول الغربية - فى نظر فرنسا - فسوف يظهر اتجاه قوى فى الرأى العام الفرنسى لتشجيع إسرائيل لدخول فى حرب ضد مصر لوضع نهاية لعبدالناصر. (١)

وفى لندن كانت المشاورات الأميريكية البريطانية فى أعقاب قرار التأميم تجرى تباعا بين السفير الأميريكى فى لئدن وبين الخارجية البريطانية.

فقد حضر السفير الأميريكى فى لندن اجتماعا لمجلس الوزراء البريطانى الساعة الحادية عشر مساء ضم رؤساء هيئة أركان الحرب البريطانية مع السفير الفرنسى فى لندن لمناقشة قرار عبدالناصر بتأميم القناة.

ويصف السفير الأميريكى جو الاجتماع بأنه كان يسوده التشاؤم كما كان يسوده انفعال (ايدن) ومطالبته بضرورة عدم السماح لعبدالناصر بالحصول على ما يريد.

ويعكس السفير الأميريكى رأى (ايدن) بعدم جدوى اللجوء لمجلس الأمن ، وضرورة حث الحكومات الغربية لاتخاذ تدابير اقتصادية وعسكرية مجتمعة ضد مصر لضمان ابقاء القناة مفتوحة والحفاظ على حرية الملاحة وفرض رسوم معقولة.

كما كان مجلس الوزراء البريطانى - كما نقل السفير الأميريكى - حريصاً على معرفة مدى مساندة الولايات المتحدة فى الموقف ضد عبدالناصر بالنسبة للعقوبات الاقتصادية والعمل العسكرى إذا اقتضى الأمر.

أما الموقف الاميريكى كما عبر منه السفير الأميريكى فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى فيتلخص فى أن الولايات المتحدة سوف تدرس الموقف باعتباره من أخطر المواقف وأن الولايات المتحدة توافق على أستمرار المشاورات بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وأعضاء الكومونولث وكبار المنتفعين بالقناة.

وينقل السفير الأميريكى فى تقريره من الأجتماع أن مجلس الوزراء البريطانى قرر اصدار تعليمات من رئاسة الأركان للقادة البريطانيين فى البحر المتوسط بالتأهب والاستعداء للموقف وطلب دراسة باسرع ما يمكن عن القوات المطلوبة للاستيلاء على القناة وكيفية توزيعها، ويبرز السفير الأميريكى أن الموقف (سلوين لويد) وزير الدولة البريطانى كان مؤيدا للتدخل العسكرى فى الموقف. (٢)

---

(١) انظر نص مقابلة (ديللون) مع وزير الخارجية الفرنسية حول قرار فرنسا أرسال طائرات ميستير لاسرائيل واحتمالات دخولها أى اسرائيل الحرب ضد مصر فى ظل الجو المعادى لعبدالناصر فى الغرب بعد تأميم القناة.

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from Paris, to secretary of state no. 492, July 28, 1956, file no. 974/ 730/ 7 - 2856.

(٢) تقرير اجتماع مجلس الوزراء البريطانى بحضور السفيرين الاميريكى والفرنسى

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from London, to secretary of state no. 481, July 27, 1956 file no. 974/ 7301/ 7 - 27 - 56.

وفى اعقاب هذا الاجتماع الهام للوزارة البريطانية الذى حضره السفير الأميريكى نجده يتابع عن كثب تطور رد الفعل البريطانى الفرنسى فيقابل فى نفس اليوم سلوين لويد وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية ويقابل السفير الفرنسى فى لندن شوفيل Chauvel لينقل إليهما التقديرات الأميريكية بعد اتصاله بوزارة الخارجية الاميريكية (فى ضوء الاتصالات التى تمت مع الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس الذى كان لا يزال فى ليما).

ويعرب السفير الاميريكى عن ان الولايات المتحدة تنظر بقلق بالغ الى الموقف الذى خلقه عبد الناصر وأنها تصدر بيانا فى هذا الشأن (اقترح دالاس بالفعل اصدار بيان فى برقيته إلى هوفر وزير الخارجية بالنيابة كما سبق ان اشرنا) : -

- ان الولايات المتحدة تدرس المقترحات الاقتصادية والسياسية ولكن دون أى موافقة صريحة على أى منها.

اما الموقف الفرنسى كما نقله السفير الأميريكى فقد تمثل فى:

- تجميد ارصدة شركة قناة السويس فى باريس.
- ارسال طائرات الميستير الى اسرائيل.
- حث البريطانيين على تجميد الأرصدة الاسترلينية الخاصة بمصر فى لندن
- عقد اجتماع ثلاثى بين الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة
- بحث العمل العسكرى بالاشتراك مع البريطانيين.

ويعود السفير الأميريكى مرة أخرى ليؤكد رأى (سلوين لويد) بانه لن تجدى اى اجراءات ضد عبد الناصر الا اذا كان هناك استعداد فى النهاية لاتخاذ عمل عسكرى إذا اقتضت الضرورة خاصة وان هيئة اركان الحرب البريطانية تدرس الاجراءات العسكرية المحتملة. (١)

وقبل ان يصل (روبرت ميرفى) إلى لندن لحضور الاجتماع الثلاثى لوزراء الخارجية الثلاثة كما اشرنا من قبل، كانت السفارة الأميريكية فى لندن قد وضعت أمام الخارجية الاميريكية صورة دقيقة عن الموقفين البريطانى والفرنسى من خلال مقابلات السفير الأميريكى مع سفير فرنسا ثم مع الخارجية البريطانية.

فقد كانت التقديرات البريطانية كما نقلت السفارة الاميريكية تتمثل فى خشية بريطانيا من انهيار الموقف الغربى فى الشرق الأوسط لو نجح عبد الناصر فى تحقيق ما يريد، وأن حلف الاطلنطى سوف يصبح تحت رحمة رجل غير مسئول وخائن.

- أن الضغوط السياسية والاقتصادية ليس لها تأثير إلا إذا عرف عبدالناصر أن العقوبات العسكرية أمرا محتملا، ثم ضرورة البدء بالاستعداد للعمل العسكرى فورا.

---

(١) برقية السفير الأميريكى عن اجتماعه مع لويد، وشانيل السفير الفرنسى فى الخارجية البريطانية ٢٧/ ٧/ ١٩٥٦.

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from London, to secretary of state no 510, July 27, 1956 file 974/ 7- 27 - 56.

- أن الحكومةالبريطانية قد قررت استخدام القوة، وان ذلك ليس قرارا باستخدام القوة فورا بل قرارا بالاستعداد لاستخدام القوة.

- أن الخطوة التالية لهذه التقديرات البريطانية تتمثل فى عقد مؤتمر فى لندن للدول المتضررة من تأميم القناة فى أغسطس ١٩٥٦. (١)

واستقراء التقديرات البريطانية كما جاء فى برقية السفير الأميريكى إلى واشنطن تؤكد أن قرار استخدام القوة او الاستعداد لاستخدام القوة بات أمرا مفروغا منه لدى الوزاره البريطانية وأنها كانت فقط تريد استنفاذ بعض الشكليات الدولية بعقد مؤتمر دولى فى لندن ثم خلق الذريعة المناسبة لتوجيه ضربة عسكرية ضد مصر وعبدالناصر.

أما الموقف الفرنسى، كما حللته السفارة الأميريكية فى لندن يتمثل فى أن المشكلة ليست قانونية بل سياسية وأن قرار عبدالناصر قد جاء نتيجة لسحب عرض تمويل السد العالى كما أنه لو نجح عبدالناصر بتأييد من الاتحاد السوفيتى فان الموقف الأميريكى فى الشرق الأوسط كله سوف يتأثر وأهم من ذلك فى التقدير الفرنسى أن الوضع كله فى شمال أفريقيا سوف يتأثر.

- أن فرنسا قد قررت الاستعداد للعمل العسكرى باستخدام ٤٠٠ الف جندى من شمال افريقيا وانشاء قيادة مشتركة مع بريطانيا لضرب عبدالناصر إذا أوقف الملاحة.

- أن الفرنسيين يفكرون فى احتلال منطقة السويس (٢)

أما فى الخارجية الأميريكية فى واشنطن وقد اجتمعت لديها تفاصيل الموقفين البريطانى والفرنسى من برقيات سفارتيها فى لندن وباريس فقد تحركت فى شكل مشاورات اجراها دالاس بعد عودته من ليما مع السفير البريطانى فى واشنطن فى ٣٠/ ٧/ ١٩٥٦ لمناقشة التطورات الخاصة بتأميم قناة السويس وقد طرح دالاس على السفير البريطانى ملخص برقيته إلى ميرفى (*) معربا عن خطوط التفكير الأميريكى تجاه المشكلة فى النقاط التالية:

---

(١) الاجتماع المشترك بين السفير الأميريكى والسفير الفرنسى والخارجية البريطانية

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from London, to secretary of state no. 52, July 29, 1956 file no. 974. 7301/ 7 - 29 - 56.

(٢) المصدر السابق ، وانظر ايضا رد دالاس على هذه البرقية خاصة صعوبة اتخاذ أى قرار استثنائى دون الرجوع للكونجرس بشأن اى مشاركة عسكرية مع بريطانيا وفرنسا وأهمية التركيز على العمل الدبلوماسى للكشف معهما فى مؤتمر لندن المقترح

Outgoing telegram, Dept. of state, top secret, sent, to Amembassy London no574 for Murphy from Dulles file no. 974. 7301./ 7 - 30 - 56.

(*) الهامش السابق وانظر أيضا المشاورات الاميريكية الفرنسية فى باريس فى ٩، ١٣ اغسطس ١٩٥٦ خاصة ما يتصل بخطورة التفكير فى العمل العسكرى والاستعدادات العسكرية حيث قابل السفير الأميريكى ديلون Dillon وزير الدولة الفرنسى للشئون الخارجية بروجيس مونورى bourges Maunoury للاجابة على تساؤلات الحكومة الفرنسية عن الموقف الاميريكى وضرورة وقف عبدالناصر عند حد معين لانقاذ شمال إفريقيا والعالم الغربى والحيلولة دون السيطرة الشيوعية على المنطقة وطالب (مونورى) ان تساعد الولايات المتحدة فرنسا بتزويدها بقطع غيار الطائرات وتحدث (مونورى)عن سوء الاستعدادات العسكرية البريطانية وحاجة بريطانيا لمخزون من البترول. انظر برقية السفير الأميريكى الى وزارة الخارجية فى واشنطن فى ١/ ٨/ ٥٦ رقم ٨٠٧ نفس الملف.

رفض ارسال انذار نهائى لعبد الناصر لالغاء قرار التأميم تحت تهديد استخدام القوة المسلحة.

- التأكيد بأن الموقف لا يتطلب استخدام تدابير عسكرية.

- معالجة الموقف الناشئ فى إطار اتفاقية ١٨٨٨.

- التوضيح بأن أفضل وسيلة هى إعداد مؤتمر للدول الموقعة على الاتفاقية مع الدول المنتفعة بالقناة واقتراح وضع ضمانات دولية كافية لتأمين إدارة القناة.

- إنه ليس لدى الرئيس ايزنهاور سلطة استخدام القوة العسكرية دون موافقة الكونجرس. (١)

والواقع أن دالاس فى حديثه مع السفير البريطانى إنما كان يعكس الخطوط العامة التى سبق أن أقرها الرئيس ايزنهاور مع مساعديه (هوفر) و (ميرفى) قبل سفر الأخير إلى لندن يوم ٢٨يوليو ١٩٥٦ من ضرورة حث الفرنسيين والبريطانيين على التخلى عن أفكار العمل العسكرى ضد مصر وكذلك حث الفرنسيين عن عدم الزج باسرائيل فى المشكلة من خلال تشجعيهم وتزويدهم بالسلاح الفرنسى حتى لا تختلط مشكلة القناة بالنزاع العربى الإسرائيلى (٢).

على أن الخارجية الأميريكية أو بالاحرى الإدارة الأميريكية لم تكن تقف من جانبها موقف المراقب فحسب لردود فعل الآخرين أو الاكتفاء بتثبيط العزائم عن اتخاذ عمل عسكرى ضد مصر بل أن الإدارة الأميريكية بمختلف أجهزتها سواء وزارة الخارجية أم الداخلية، أم الدفاع والمخابرات المركزية أو وزارتى الخزانة والتجارة كانت كلها تدرس الجوانب الاقتصادية لأزمة السويس بهدف بحث الآثار الاقتصادية لتأميم القناة من ناحية ولبحث فرض عقوبات اقتصادية ضد مصر. ففى اجتماع مشترك بين تلك الاجهزة الخارجية - الداخلية - الدفاع - المخابرات المركزية - الخزانة - التجارة، لمواجهة احتمالات وقف امدادات البترول فى حالة اغلاق القناة، درست هذه الادارات ضرورة توفير احتياطى كبير لدى الشركات الأميريكية لتزويد الدول الغربية.

- ثم استعداد الوزارات والادارات الاميريكية لاتخاذ التدابير اللازمة ضد المصالح المصرية (مثل رفض منح تراخيص شحن البضائع لمصر دون فحصها فحصا دقيقا.)

---

(١) انظر محضر مقابلة دالاس مع السفير البريطانى فى واشنطن فى ٣٠ يوليو ١٩٥٦ والذى شارك فيه مدير ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميريكية والمستشار الاقتصادى للسفارة البريطانية.

Dept. of state, top secret, Memo of conversation July 30, 1956, file no. 974 17301/ 7 - 30 - 56.

(٢) انظر نص محضر اجتماع ايزنهاور مع هوفر وميرفى كما نقله Good paster مستشار الرئيس ايزنهاور الى السفارة الاميريكية فى لندن فى البرقية رقم ٦٥٤ فى ٢٨/ ٧/ ١٩٥٦

Outgoing telegram, Dept. of state, top secret to London no. 564 file no. 684a / 86/ 7 - 2856.

وانظر ايضا برقية (هوفر) وزير الخارجية بالنيابة إلى لندن التى اكد فيها المخاوف الاميريكية من اتجاه كل من المملكة المتحدة وفرنسا لاتخاذ موقف عنيف لمواجهة الحالة بعد تأميم قناة السويس واقتراحه أن تكون الخطوة الأولى عقد مؤتمر لتحويل الرأى العام الى جانب الدول الغربية، ثم التوضيح الذى أشار اليه انه مع احتمال اللجوء للعمل المباشر «كملاذ أخير» فإنه لابد من تجربة كل شئ واستنفاد كل السبل.

Outgoing telegram, Dept. of state, top secret, sent to Amembassy, London, 974/ 730/ 7 - 30 - 56.

- فرض ضغوط اقتصادية على مصر.

- وقف المعونات العسكرية لمصر (قدرت فى ذلك الوقت بـ ٣٣٩ر٠٠٠ دولار)وقد اتفقت وزارتا الدفاع والتجارة على إنشاء مجموعة خاصة taske force لبحث انشاء ناقلات عملاقة للتقليل من استخدام قناة السويس كممر مائى دولى (١) .

على أن أبعاد رد الفعل الأميريكى الداخلى لم يكن فى الحقيقة هو مناط أو بؤرة مشاورات واهتمام الادارة الاميريكية لأنها لم تكن فى الحقيقة تخرج عن اطار العقوبات الاقتصادية أو محاولات (تدويل المشكلة) دون تصعيد الموقف إلى الدرجة التى تبرر لبريطانيا وفرنسا استخدام القوة المسلحة ولذلك كان قرار ايزنهاور كما سبق القول إيفاد (روبرت ميرفى) إلى لندن على الفور لتعذر وصول دالاس فى وقت مبكر.

ولقد جرت فور وصول ميرفى إلى (لندن) مشاوارت أميريكية بريطانيا ذات أهمية خاصة بين ميرفى من ناحية وبين ايدن رئيس الوزراء كما ترجع أهمية هذه المباحثات التى سبقت وصول دالاس انهاكشفت فى جوهرها عن أن قرار الحرب كان قد نضج فعلا لدى الحكومة البريطانية.

ففى هذه المشاورات الدقيقة طلب كل من ايدن وماكميلان من (روبرت ميرفى) أن يبلغ دالاس والرئيس ايزنهاور وبأقصى درجات السرية قرار الحكومة البريطانية بطرد عبدالناصر من مصر وان هذا القرار اصبح نهائيا، وأن العمل العسكرى ضد مصر ضرورى وحتمى وأنهما يأملان فى مشاركة الولايات المتحدة فى الترتيب والتنفيذ مقتنعين أن الاتحاد السوفيتى لن يتدخل.

- طلب ايدن وماكميلان أن يتفهم ايزنهاور القرار الذى اتخذ بهدوء ودون انفعال وأنه ليس ثمة بديل عنه وأن بريطانيا لا تنوى الرضوخ لاستبداد عبدالناصر.

- ثم طرح ماكميلان التخطيط العسكرى بالاستعداد لا نزال ثلاث فرق بريطانيا فى مصر فى عملية يستغرق امتدادها ٦ أسابيع وأن تكليف العملية تتراوح ما بين ٤٠٠ الى ٥٠ مليون جنيه استرلينى غير متوافرة حاليا ولكنهم سوف يدبرونها.

ويعقب السفير الاميريكى على هذه الآراء البريطانية بأن ايدن وماكميلان ولويد يتصرفون بهدوء ويبدو أنهم اتخذو قرارا هادئا بعد تفكير طويل وأن موقفهم يتركز الآن فى إعداد الخطط للمواجهة مع مصر وأنه مهما تعددت المؤتمرات والاجتماعات فهم مصممون فى النهاية على استخدام القوة ويأملون ان تساندهم الولايات المتحدة. (٢)

---

(١) انظر الاجتماع المشترك لبحث الاجراءات الاقتصادية الأميريكية ضد مصر.

Top secret, Dept. of state, memo of conversation, July 30, 1956, file no. 974/ 7301/ 7 - 30 - 56.

(٢) انظر اجتماع ميرفى مع ايدن وماكميلان ولويد فى ٣١/ ٧/ ١٩٥٦ فى برقيته المحظورة للعرض على ايزنهاور ودالاس فقط.

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from London no. 550 July 31, 1956.

وفى ظل هذا الاختلاف فى التقديرات الأميريكية البريطانية طار دالاس إلى لندن فى ٣١ أغسطس ١٩٥٦ لاجراء مشاورات مع الحكومة البريطانية فى لندن، فماذا كانت حقيقة تفكيره وهو يقدم على هذه المشاورات فى ضوء النتائج التى كان قد توصل إليها فى مباحثاته مع الرئيس ايزنهاور ومع نائب الرئيس ريتشارد نيكسون وذلك كله فى ضوء المعلومات المتدفقة مع لندن وباريس على الخارجية الأميريكية.

وقبل أن ننتقل إلى تحليل أراء دالاس ومواقفه ومباحثاته فى لندن، يهمنا أن نستعرض بالتحليل مضمون هذه المباحثات من واقع نصوص محاضرها التى شملت ايدن وماكميلان، ولويد، وبينو وزير خارجية فرنسا.

فور وصول دالاس إلى لندن فى ٣١ يوليو ١٩٥٦ عقد اجتماع بينه وبين سلوين لويد فى مقر وزارة الخارجية البريطانية حيث طرح دالاس الموقف الاميريكى الذى بناه حول فكرة الاعداد للمؤتمر الدولى فى لندن لبحث مشكلة تأميم القناة وطرح دالاس النقاط التالية: -

- انه لا يمكن أن يقبل المجتمع الدولى أن يخضع الممر المائى الدولى لسيطرة دولة واحدة لاسيما إذا كانت هذه الدولة تخضع لديكتاتورية شخص متطرف أعلن أنه سوف يستغل القناة لاغراض واطماع وطنية.

- انه لابد من العثور على طريقة حتى لا يبتلع عبدالناصر القناة وأن القوة هى أخر شئ يمكن اللجوء اليه وأن الولايات المتحدة لا تستبعدها اذا فشلت كل الوسائل ولكنها اذا استخدمت فلابد من تبريرها عالميا كما انه لابد من ادراك اثارها على الدول الاسلامية الاخرى.

- اما بالنسبة للموقف الأميريكى من احتمال العمل العسكرى فقد كان دالاس واضحا فى أنه لا يمكن أن تلزم الولايات المتحدة نفسها أو ترتبط بأى عمل عسكرى لان هذا يتطلب تفويضا من الكونجرس وأن الولايات المتحدة تعتقد أنه يمكن إرغام عبدالناصر على أن (يلفظ) القناة دون استخدام القوة واشار دالاس الى ان الولايات المتحدة اتخذت اجراء جذريا لتجميد ارصدة مصر لديها كاشعار لها بخطورة الموقف. (١)

وفى اليوم التالى اكد دالاس نفس المعانى فى اجتماعه مع هارولد ماكميلان ومع السفير الاميريكى فى لندن (الدريتس) Aldrich ومع روبرت ميرفى وكيل الخارجية الأميريكية حيث أشار الى خطورة التورط فى اى عمل عسكرى متعجل قبل إعلان كل الحقائق -- الرأى العالمى وأن اجتماع وزراء الخارجية الثلاثة يمكن ان يضع ترتيبات لتحقيق حل سلمى ودائم للمشكلة. (٢)

وفى نفس اليوم عقد دالاس اجتماعا مغلقا مع ايدن انضم اليه فيما بعد لورد سولسبرى وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية والدريتش السفير الاميريكى فى لندن ثم سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية لابلاغه رسالة من ايزنهاور واوضح دالاس ان يوافق على عدم السماح لعبدالناصر بتحقيق ما يريد ولكن السؤال يكمن فى

---

(١) انظر نص محضر مباحثات دالاس ولويد حول الاعداد للمؤتمر الأول فى لندن والموقف الاميريكى تجاه مصر.

Dept. of State, top secret, Memo of conversation London July 31, 1956, Dulles-Lloyd-talks.

(٢) نص محضر اجتماع هارولد ماكميلان (وزير الخزانة البريطانى) مع دالاس فى لندن أول أغسطس ١٩٥٦.

Dept. of State, top Secret, Memo of Conversation, August 1, 1956- Suez Canal-file (5001) McMillan Dulles-talks.

كيفية بلوغ هذا الهدف، وأضاف دالاس أن الرأى العام الأميريكى ليس مستعدا لتأييد مغامرة عسكرية بريطانية وفرنسية مدفوعة بأطماع تتجاوز عملية القناة نفسها.

ويضيف دالاس أنه لو قامت بريطانيا وفرنسا بمثل هذا العمل بدون التأييد المعنوى من الولايات المتحدة فان ذلك يعنى كارثة لأن هذا العمل سوف يؤدى الى عواقب وخيمة وأنه مع ضالة المقاومة المصرية للعملية العسكرية فان المعارضة الهائلة لها على المدى البعيد سوف تكون بالغة الضرر[١].

وقارن دالاس بين الموقف البريطانى فى السويس عام ١٩٥٣ حيث كان لها اى لبريطانيا ـ ٨٠,٠٠٠ الف جندى عجزت عن الدفاع عن نفسها ضد عمليات التسلل والاغتيال من جانب المصريين وان موقف البريطانيين اسوأ حاليا وأن مصر أقوى عسكريا وتحظى بتأييد مادى ومعنوى من الاتحاد السوفيتى وينفوذ فى العالم العربى.

وأشار دالاس الى مساعدة الاتحاد السوفيتى بالأسلحة وربما بالمتطوعين ومساعدة العرب والعالم الاسلامى ووقوفهما ضد المملكة المتحدة وفرنسا، وأضاف دالاس أنه لا يرى نهاية لمثل هذه العملية العسكرية لو وقعت وأنها سوف تكون ذات آثار بالغة الخطورة على الشرق الأوسط وتهديدا للمصالح البريطانية والغربية ككل، وأنه لذلك من الضرورى بذل كل الجهود لتسوية المسألة سلميا وحشد الرأى العام العالمى وراء الموقف الغربى. [٢]

واستكمالا لدائرة المباحثات بين الولايات المتحدة وبريطانيا عقد دالاس اجتماعا ثالثا فى نفس اليوم أيضا اغسطس ١٩٥٦ مع كريستيان بينو Pineau وزير خارجية فرنسا حضره السفير الفرنسى فى لندن (شوفيل) Chauvel والسفير الاميريكى فى باريس (ديللون) كما حضره السفير الأميريكى فى لندن (الديرتش) وحضر ايدن ايضاً هذا الاجتماع حيث اكد هو وبينو أن الرأى العام فى بلديهما ثائر بسبب الخطر الناتج على السلام بسبب التصرف الطموح والأرعن لعبدالناصر.

واكد له دالاس من جديد ضرورة حشد الرأى العام العالمى من اجل تأكيد السيطرة الدولية على القناة وضرورة فهم الرأى الاميريكى للمشكلة وضرورة قيام الامم المتحدة بدور هام فى حل مشكلة تأميم قناة السويس[٣]

فى ضوءهذه المباحثات المكثفة لدالاس مع الحكومة البريطانية ومع وزير الخارجية الفرنسية فى لندن ٣١يوليو، واول اغسطس١٩٥٦ يمكن أن يستقرأ مضمون اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية فى هذه المرحلة الدقيقة من أزمه تأميم قناة السويس من خلال مارواه الدبلوماسيون المرافقون له فى تلك المباحثات سواء مساعده الخاص (وليام ماكومبر) ام روبرت ميرفى وكيل الخارجية الأميريكية أم ريتشارد باوى مدير التخطيطالسياسى بالخارجية الأميريكية فى ذلك الوقت .

يروى (وليام ماكومبر) المساعد الخاص لدالاس[٤] أن دالاس ظل مؤمنا بأهمية دور الولايات المتحدة فى أزمـــة السويس أى باتخاذ موقف متسق عالميا ينطبق على الاعداء وعلى الأصدقاء على حد سواء «وانه كان

---

(١)انظر المحضر السرى للاجتماع المغلق بين ايدن ودالاس فى أول اغسطس ١٩٥٦ بمقر الوزارة البريطانية فى لندن.

Top secret, Dept. of state, the secretary, August, 1, 1915 Memo of conversation with Eden.

(٢) نفس المصدر، المحضر السرى للاجتماع المغلق بين دالاس وايدن فى اول اغسطس ١٩٥٦.

(٣) المحضر السرى للاجتماع الثلاثى فى ١/ ٨/ ١٩٥٦ نفس الملف.

4 - J. F. D. Oral History Collection, transcript, William mcCumber Jr. 2, 19, 1966 pp. 56 - 57, 63 - 64

يعارض استخدام القوة، وإن كان يؤمن أنه من حق الجميع الدفاع عن أنفسهم لا ارسال قوات إلى منطقة ارتكب فيها البعض اعمالا مثيرة، ومع أن دالاس كان يرى أن التأميم مشروع فى القانون الدولى إذا كان مقابل تعويض، فإنه يجب عدم تأييده فى المجتمع الدولى حيث أنه لا يخلق جوا مواتيا لتحسين العلاقات الدولية. ويضيف ماكومبر Mc Comber ان دالاس قد سافر لحضور مؤتمر لندن الاول عندما تيقن أن بريطانيا وفرنسا تنويان فعلا دخول الحرب [1] . هذا بالنسبة لمبدأ استخدام القوة كنقطة خلاف بين الدبلوماسيتين الأميريكية والبريطانية، أما بالنسبة لدور عبد الناصر فان مدير التخطيط السياسى للخارجية الأميريكية روبرت باوى Robert Bowie يروى «ان نظرة دالاس وايزنهاور الى عبد الناصر كانت تختلف عن نظرة ايدن، ولقد كانا ينظران إلى الاستيلاء على القناة كخطر يهدد مصالح الغرب ولذلك كانا مستعدين للسعى الجاد نحو التسوية بحيث تعزل مشكلة القناة كمشكلة فى حد ذاتها عن استخدامها كأداة للسياسة المصرية فى الشرق الاوسط، لكن دالاس وايزنهاور لم يكونا مستعدين لجعل هدفهما ازاحة عبد الناصر» ويبدو أنه خلال الصيف حتى الخريف كان هناك جدل حول الاختلاف فى الهدف، الأمر الذى أدى الى إنفجار أزمة السويس فى النهاية [2].

كان هذا الاتجاه أو بالاحرى الاختلاف فى التناول للازمة فى تفكير دالاس عندما توجه الى لندن لإجراء المشاورات الثلاثية مع فرنسا وبريطانيا يصحبه مستشاره القانونى لوزارة الخارجية هرمان فليجر Herman Phleger وحاول دالاس ومستشاره القانونى استخدام كل الوسائل المتاحة لتأييد سياسة ايزنهاور ومنع التدخل العسكرى.[3] وقد طرح دالاس آراءه تجاه المشكلة فاكد ضرورة العمل فى إطار اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وأنه لو طلب الأمر عملا عسكريا فإن الرئيس سوف يحتاج لتفويض من الكونجرس لاى التزام أميريكى ولذلك كان لابد فى رأيه من تأيد الاساس القانونى، كما كان دالاس يحمل رسالة من ايزنهاور تؤكد أهمية المفاوضات وأهمية القناة للعالم الحر وأن استخدام القوة قد يصبح ضروريا فقط اذا تعرضت الحقوق الدولية للخطر وأن أكد ضرورة استنفاذ كل السبل للتسوية السلمية [4]، اى أن أميريكا فى تقديرنا لم يكن لديها مانع من استخدام القوة بشرط استنفاذ كل سبل التسوية السياسية للمشكلة ثم خلق إطار قانونى واشراك العالم الغربى فى تحرك موحد ضد مصر ان كان استخدام هذه القوة هو الحل الوحيد.

---

1 - Ibid. p. 64.

2 - J. F. D. Oral History Collection, transcript, interviews with Robert Richardson Bowie August 10, 1964 P. 27.

3 - Murphy. op. cit. p. 58.

(4) آراء دالاس المشار إليها منقولة على لسان ايدن فى مذكراته انظر

Eden. op. cit. pp. 484 - 487.

ويروى توماس هيو Thomas Hugh فى كتابه عن السويس ان ايزنهاور كتب فى رسالته الى ايدن فى ٣١ يوليو ٥٦ عن اقناعه الشخصى واقتناعه مساعديه بعدم الحكمة حتى فى مجرد التفكير فى استخدام القوة

Hugh. Thomas. suez. Harper& Row Publishers N.Y. 1966. pp. 12-14. pp. 52-53.

ويركز ايدن آراء دالاس فى النقاط التالية كما اوردها فى مذكراته

- انه من غير المقبول أن تخضع القناة لسيطرة دولةواحدة دون رقابة دولية.

- انه لابد من الاستناد الى اتفاقية القناة ١٨٨٨ كأساس للمناقشة

- ان القوة هى اخر وسيلة تستخدم، لكن الولايات المتحدة - فى تقدير ايدن - لم تستبعد استخدام القوة إذا فشلت كل الطرق.

- انه لابد من حشد الرأى العام العالمى لمصالح الادارة الدولية للقناة وأنه لابد من العمل على قبول اغلبية ثلثى المؤتمر «لأرائنا» من أجل المؤتمر الذى سوف يدعى لهذا الغرض. [١]

كان الحل الذى طرحه دالاس فى المشاورات الثلاثية فى لندن نوعا من الرقابة الدولية، اذ قال « إنه لابد من ايجاد وسيلةلارغام عبد الناصر على اعاده ما استولى عليه»[٢] فابدى ايدن ارتياحه لموقف دالاس واشار « إلى انه لاينس الفاظه حين قال يجب ارغام عبدالناصرعلى ان يلفظ القناه» بل ويشير ايدن الى انه قد ابلغ دالاس بكل التفاصيل عن الاستعدادات العسكرية وان دالاس لم ابدى تفهمه لذلك وكان للاستعدادات العسكرية اثرها الطيب فى نفسه [٣] .

واذاصحت تقديرات ايدن وآراء ميرفى فلا شك ان دالاس قد ضلل البريطانيين تجاه الاراء الاميريكية ازاء استخدام القوة . ويطرح مدير التخطيط السياسى لوزارة الخارجية الاميريكية روبرت باوى رأيه فى هذه النقطة بالتحديد حين يحلل اختلاف الرؤية بين دالاس وايدن حول مبدأ استخدام القوة وهل كان دالاس فعلايستبعد استخدام القوة ام يقبلها كحل اخير . ويرى باوى ان ايدن كان يتعامل مع الموقف بطريقة يرغم بها دالاس على قبول استخدام القوة بحيث يبرر له استحالة التفاوض مع عبد الناصر وبحيث تتأكد الولايات المتحدة من استنفاذ كل الحتمالات .

ويؤكد باوى فى تحليله أن دالاس لم يكن متقبلا لهذا المنطق وأنه حاول أولا فى اجتماع لندن الثلاثى وضع عدة بدائل للتسوية، ولكن دالاس فى تقدير مدير اداره التخطيط السياسى للخارجية الأمريكية قد أخطأ اكثر بالألتزام اكثر من اللازم بفكرة الادارة الدولية التى طرحها مع ايدن فى مشاورات لندن ثم تبلورت فيما بعد فى اجتماع لندن الاول ويقطع باوى بأن تقديرات الخارجية الامريكية كانت « تحث بقوة على توفير سلسلة من الضمانات لعدم اساءة السيطرة على القناه دون مواجهة مع عبد الناصر لارغامه على التنازل عن تلك السيطرة[٤] .

---

1- Eden, op. Cit. Loc. cit.

2- Ibid. idem

3- Ibid. idem

4- J.F.D. Oral History Collection. Bowie manscript Interview. op. Cit. pp. 31-32

وتحليل تقديرات الخارجية الأميريكية التى أوردها رئيس إدارة التخطيط السياسى تشير إلى أنها كانت ترى أن مطالبة عبد الناصر بتوقيع اتفاق للتخلى عن القناه بعد استيلائه عليها يعنى مطالبته «بتوقيع حكم اعدام على نفسه» وأن ذلك لم يكن واقعيا . صحيح ان دالاس كان يؤمن بفكرة الادارة الدولية للقناه وأنه خلال اجتماع لندن الاول ثم بعثة منزيس رئيس وزراء استراليا إلى مصر، ثم اجتماع لندن الثانى الذى طرح فكرة هيئة المنتفعين، كان دالاس يراهما بمثابة محاولات لخلق موقف يفرض الضغوط على عبد الناصر من أجل التسوية، بينما كانت ايدن يراها استنفاذا للاساليب التقليدية سوف ترغم الولايات المتحدة فى النهاية على تاييد استخدام القوة .

ويؤكد مدير التخطيط السياسى للخارجية الاميريكية اعتقاده ان الرئيس ايزنهاور ودالاس كانا واضحين فى انهما غير مستعدين لتأييد محاولة اسقاط عبد الناصر على يد البريطانيين والفرنسيين، وان كان دالاس لم يرد ان يقطع صراحة باستبعاد استخدام القوة، لانه كان يريد أن يظل ذلك تهديدا محتملا ضد عبد الناصر كنوع من الخطر الذى لا يستبعده عبد الناصر بحيث يضطره ذلك للتفاوض حول شروط مقبوله. بيد ان ايدن من جانبه كان يناورلارغام دالاس على قبول احتمال استخدام القوة مما دفع ايزنهاور ودالاس للتاكيد اكثرمن مرة بعدم اللجوء لهذا الاختيار .

فقد كان دالاس يحاول المناورة فى الموقف بحيث يتجنب استخدام القوة والتوصل الى حل فى الوقت الذى كان ايدن يناور فى الموقف من حيث يجعل استخدام القوة أمرا مشروعا [1] .

بعد هذا الأستطراد حول اختلاف رواية ايدن عن وجهات النظر والاراء التى حملها دالاس معه الى لندن، قد كان من الملائم ان نتلمس من خلال تقديرات المسئول عن التخطيط السياسى بالخارجية الأميريكية ابان الازمة شرحا وتفسيرا للاختلاف فى الروايات من خلال شهادته المسجلة بوصفه أحد مساعدى ايزنهاور خلال مراحل الأزمة (*)

**الاعداد لمؤتمر لندن الأول ١٦-٢١ اغسطس ١٩٥٦ :**

اسفرت مشاورات لندن الثلاثية بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا عن بيان مشترك اصدرته الحكومات الثلاثه فى ٢ اغسطس ١٩٥٦. وردت فيه ستة ملاحظات تتمثل : إننا لا نشك فى حق مصر فى أن تتمتع وتمارس كل سلطات الدولة المستقلة ذات السيادة بما فى ذلك الحق المعترف به فى ظل الظروف الملائمة لتاميم الممتلكات التى لا تتصل بالمصلحة الدولية والتى تخضع لسلطاتها السياسية. لكن الاجراء الاخير ينطوى على ماهو اكثر من مجرد التاميم فهو ينطوى على استيلاء من جانب واحد من احدى الدول على هيئة دولية عليها مسئولية الحفاظ على القناه وإرادتها بحيث يتمكن كل الموقعين والمستفيدين من اتفاقية ١٨٨٨من ستخدام الممر الدولى بشكل فعال والذى يعتمد عليه اقتصاد وتجارة وأمن معظم دول العالم [2]. وبعد سرد هذه الحجج ضد

---

1- Ibid P. 33

(*) راجع فى اختلافات وجهات النظر البريطانية والاميريكية، رواية سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية فى مذكراته الشخصية.

Lloyd, Selwyn, Suez 1956: A Personal account, Mayflower Books inc. N.Y. 1978, pp. 73-81.

وعن تضارب الموقف فى المباحثات الثلاثية الاميريكية البريطانية الفرنسية، نفس المصدر

pp. 97-110

2- London conference of the users of Suez Canal, Middle Eastern affairs VII, no. 10, Oct. 56, p. 310.

قانونية أو مشروعية التأميم وجهت الدعوة لاربع وعشرين دولة من بينها مصر [١] فى السادس عشر من أغسطس ١٩٥٦ كان الهدف الاساسى من وراء تلك الدعوة لعقد مؤتمر دولى استخدام التفاوض بدلا من القوة وضمان مستقبل الملاحة فى القناة وقد كان الهدف المعلن من الدعوة لعقد المؤتمر كما جاء فى بيان الدول الثلاثة الداعية فى الثانى من أغسطس، اقامة ترتيب للادارة، فى ظل نظام دولى يستهدف ضمان استمرارية تشغيل القناة، كما تضمنتها اتفاقية ١٨٨٨ بما يتفق مع المصالح المصرية المشروعة [٢]. واعتبر اجراء الحكومة المصرية تهديدا لحرية وامن الملاحة فى القناة واقترح الدعوة لعقد مؤتمر دولى لاطراف الاتفاقية [٣]

ويمكن استقراء موقف دالاس بعد انتهاء المشاورات الثلاثية الى هذه النتيجة من خلال الاراء التى ادلى بها دالاس بصراحة حتى قبل وصول الردود على الدعوة للمؤتمر. فلدى عودة دالاس الى واشنطن صرح «ان عبد الناصر قد استولى فجأة وبطريقة متعسفة على مرافق القناة ليحول هذا الممر المائى إلى الادارة المصرية بما يخدم الغرور المصرى. [٤]

ثم عاد دالاس واكد موقفه هذا بطريقة اشد فى حديث تلفزيونى له حول المشكلة اكد فيه الوضع الدولى للقناة وانه من غير المسموح به ان تستغل دولة واحدة لاغراض انانية مجرى مائى دولى وان عقد مؤتمر دولى سوف يتيح تعبئة القوى المعنوية لمواجهة الموقف [٥].

ومن الجدير بالاشارة ان دالاس اشار بطريقة غير مباشرة فى حديثه التليفزيونى والاذاعى الى انتقاده لاتخاذ اجراء عنيف وقد قال إنه اذا كان هناك من الناس من يشير باتخاذ اجراء عنيف بواسطة الحكومات التى تاثرت تاثرا مباشرا فلا شك أن ذلك سوف يكون مناقضا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويؤدى إلى العنف ويهدد سلام العالم، ويشير دالاس الى أن ماتوصل اليه اجتماع لندن الثلاثى هو «انتهاج سبيل آخر بالدعوة لمؤتمر تشارك فيه الدول المعنية» [٦].

---

(١) انظر نص البيان، R.I.I.A. Documents 1956 pp. 138-139.

(٢) ورد نص بيان الدول الثلاث ايضا تحت اسم البيان الثلاثى فى: U.S. Dept. of state bulletin XXXV, no. 894 August 13, 1956 pp. 262-263.

وحول الجوانب الدولية والقانونية التى اثارها البيان الثلاثى انظر: Hugh, Thomas, some international and legal aspects of the suez canal questions, American Journal of int. Law April 1957 pp. 297-307.

كذلك لمزيد من الضوء على الجوانب القانونية فى مشكلة تأميم القناة أنظر Goodhart, A.L., Some legal aspects of the Suez situation in Philip thayer (ed) tensions in the Middle East (Baltimore) the Johns Hopkins press, 1958 p. 257. Benno, Avram, The evolution of the Suez Canal status from 1869 up to 1956. A Historical Juridical study Geneve librairie 1958 p. 24. Quincy, Wright, some legal aspects of the Suze canal situation, in Thayer (ed.) op. Cit. p. 264.

3 - U.S. Dept. of state bulletin, op. bulletin, op. cit. p. 263 no. 894 August 6, 1956.

4 - U.S. Dept. of state suez canal problem op. cit. p. 57.

5- U.S> Dept. of state bulletin august 13, 1956. Vol XXV pp. 259.

كذلك إيزنهاور قدم لهذا الحديث التليفزيونى الذى أدلى به دالاس فى البيت الأبيض يوم ٣ أغسطس ١٩٥٦.

U.S. Dept. of State, Suez Canal problem op. cit. pp. 38-41.

6- Keesing's contemporary archieves, August 4, 11, 1956 p. 15016.

تتيح لنا الوثائق السرية للبيت الابيض الخاصة باجتماعات الرئيس ايزنهاور وأحاديثه التليفونية المسجلة مع دولاس والمحفوظة بمكتبة مخطوطاته الخاصة، كما تتيح لنا اتصالات دالاس بأعضاء الكونجرس ثم اليوميات السرية للرئيس ايزنهاور الكثير من المعرفة الدقيقة عن أزمة تأميم قناة السويس ورؤية موضوعية شبه متكاملة لابعاد الموقف الاميريكى فى أعقاب اجتماع لندن السياسى ما بين ٢٨ يوليو إلى ٢ اغسطس ١٩٥٦ وحتى انعقاد مؤتمر لندن الأول فى السادس عشر من نفس الشهر.

كان الانطباع الذى خرج به دالاس من مشاوراته مع وزيرى الخارجية البريطانى والفرنسى أن هناك توترا شديدا أصاب البريطانيين والفرنسيين وأنه لاحظ تلهفهم الشديد على استخدام القوة [1]. وكان تفكير دالاس يتجه الى احتمالات ردود فعل الروس فى حالة استخدام القوة حيث اشار الى أنه لا يعتقد أن الروس يريدون الدخول فى صدام حاليا، بل على العكس وأنه سيبعث برسالة الى موسكو ويأمل ان يمارس الروس تأثيرا مهدئا وقد اوضح دالاس هذا المفهوم فى اتصال تليفونى مع أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأميريكى بقوله: «إن الحرب اليوم ليست هى الحل لمعظم المشكلات» [2]، وكما هو واضح من حديث دالاس قد كان تفكيره ينصب حول نوايا بريطانيا وفرنسا وتلهفهما على استخدام القوة محاولته احتواء الاثار الدولية الناجمة عن مثل هذا الاجراء.

وفى السادس من أغسطس عقد الرئيس ايزنهاور مع دالاس وديللون اندرسون المساعد الخاص لايزنهاور لشئون الأمن القومى اجتماعا لبحث توصيات هيئة أركان الحرب المشتركة الاميريكية حول الموقف الاميريكى فى حالة وقوع تدخل عسكرى بريطانى فرنسى فى مصر [3].

وقد طرح دالاس على الرئيس ايزنهاور أنه من الافضل أن يتولى الرئيس بنفسه اتخاذ القرارات يوما بيوم لمواجهة الموقف والمشكلات المتجددة بدلا من تركها لمجلس الامن القومى حيث أن الامر يتطلب مرونه اتخاذ القرارات، وقد وافقه الرئيس ايزنهاور على ذلك، ثم طرح اندرسون المساعد الخاص لشئون الأمن القومى على الرئيس ايزنهاور توصيات هيئة الاركان المشتركة التى تقترح أن يتخذ مجلس الأمن القومى قرارا حول ما إذا كان العالم الغربى قادرا على تحقيق النتائج المرجوة دون اللجوء للعمل العسكرى من جانب احدى الدول الغربية أم لا، ولكن دالاس اعرب عن شكوكه فى أن يستطيع مجلس الأمن القومى حسم مثل هذه المسألة، ويستخلص اندرسون ان الرئيس ايزنهاور ايضا لم يكن ميالا لان يبحث مجلس الأمن القومى هذه التوصية، ويحدد اندرسون أن نص توصية رؤساء هيئة اركان الحرب الاميريكية المشتركة تقول: «يجب على مجلس الأمن القومى أن يقيم مدى افضلية التعهد بضمان أمريكى لتقديم دعم سياسى واقتصادى للعمل العسكرى الذى يحتمل ان

---

1- Telephone call to Senator George in Vienna August 3, 1956, Memo of telephone Conversation Telephone Call series, J.F.D. papers (Box5).

2- Ibid.

3- Memo for the Record, Conversation, Aug., 6, 56. The President office, Ref. Egypt- Suez, Meetings with the president. D.D.E. Library.

يلاحظ الباحث أن المذكرة التى كانت معروضة على هذا الاجتماع - توصيات هيئة الأركان المشتركة فى ٣١ يوليو ١٩٥٦ - لم ترفق مع الوثائق السرية إذ لم ترفع عنها درجة السرية حتى الآن، وإن كان مضمونها وارد فى تقرير الاجتماع كما نقله ديللون اندرسون مستشار الرئيس ايزنهاور للأمن القومى والذى استندنا إليه.

تقوم به المملكة المتحدة سواء بمفردها ام بالتنسيق مع فرنسا ومع التوصية بامتناع الولايات المتحدة عن المشاركة العسكرية المباشرة، ومن ناحية ثانية توصى هيئة الاركان المشتركة بتقييم افضلية وجود التزام معلن بالمشاركة العسكرية الفورية من جانب القوات الاميريكية فى حالة تدخل اطراف ثالثة عسكريا لصالح المصريين»

ويذكر اندرسون مستشار الرئيس ايزنهاور لشئون الامن القومى ان رد الرئيس ايزنهاور على اثارة موضوع الموقف الاميريكى ازاء احتمال القيام بعمل عسكرى كان يتلخص فى أنه لا يجب الاشارة الى ماسيكون علية الاجراء العسكرى الاميريكى اذا ما تدخلت دول أخرى عسكرية وأن يبقى ذلك محظورا على الأقل حتى يتحقق من نتائج الدعوة لعقد مؤتمر الدول الأربعة والعشرين، وثانيا ان يكون موقف الولايات المتحدة آنئذ هو عدم تقرير اى منهج عسكرى اميريكى ايجابى إلا بموافقة الكونجرس. وقد وافق دالاس على أن ايحاء أو التلويح بدعم عسكرى أميريكى يجب أن يكون مرهونا بنتائج المؤتمر.

وقد طلب الرئيس ايزنهاور فرض سرية على موضوعات التخطيط العسكرى تجنبا للنتائج الخطيرة لاحتمال تسربها، كما طلب تقريرا عن احتمالات استمرار امدادات البترول فى حالة توقف امداداته عن الشرق الأوسط[1].

واضح اذن أن مدار اجتماع ايزنهاور مع دالاس واندرسون كان بحث احتمالات قيام حرب فى الشرق الاوسط بسبب التدخل البريطانى والفرنسى عسكريا ضد مصر، وذلك فى ضوء التوصيات التى قدمتها اركان الحرب المشتركة والتى تتلخص فى احتمالين: تقديم دعم اقتصادى وسياسى للتدخل المسلح ضد مصر او اصدارا بيان بالالتزام بالتدخل العسكرى الاميريكى اذا تدخلت اطراف ثالثة لصالح مصر. ويعكس تفكير هيئة أركان الحرب المشتركة الأميريكية أنها تتجه الى سبيلين لا ثالث لهما هما الدعم السياسى والاقتصادى للتدخل العسكرى البريطانى والفرنسى - دون دعم عسكرى - وذلك دون وزن أو تقدير للآثار السياسية الاقليمية أو الدولية، أما السبيل الثانى فهو التدخل العسكرى الأميريكى المباشر للحيلولة دون المساعدة العسكرسة من قبل اطراف ثالثة لمصر فى حالة وقوع الحرب، فنظرة هيئة أركان الحرب المشتركة الأميريكية انصبت أساسا على احتمالات المواجهة العسكرية الدولية مع ترى ثالثة تنتهى بالأمر الى تدويل الصراع المسلح.

وواضح أيضا أن الرئيس ايزنهاور لم يكن ميالا لاتخاذ قرار بشأن هذه التوصيات وجعل اى قرارات مرهونة بنتائج اجتماع لندن، ثم ركز ايزنهاور على الآثار الاقتصادية المحتملة بالنسبة لامدادات البترول اذا توقفت من الشرق الأوسط فى حالة نشوب القتال مما يلقى الضوء على تقديره للمحاذير التى تنطوى عليها التدخل العسكرى.

كان هذا هو تقييم الرئيس إيزنهاور كما نقله عنه ديللون اندرسون مستشاره لشئون الأمن القومى فى اجتماع ٦ اغسطس ١٩٥٦ مع دالاس حول افضليات اتخاذ قرار أميريكى بالمساعدة السياسية والاقتصادية او الدعم العسكرى للتدخل المسلح فى الشرق الأوسط.

---

1 - Ibid. idem.

اما بالنسبة للتحضير لمؤتمر لندن الأول والاستجابة للدعوة الموجهة فقد عقد ايزنهاور اجتماعا مع دالاس فى ٨ اغسطس حدد فيه حدود الدور الاميريكى فى هذا الاجتماع المرتقب وبحث امكانية قيام ايزنهاور بدور شخصى ومباشر فى الأزمة لما له من مكانة دولية إذا اقتضى الأمر ولكن ايزنهاور استبعد أن يكون له هو مثل هذا الدور فى المؤتمر وأنه يمكن مع ذلك بحث الأمر بعناية شديدة فى ضوء تطور المؤتمر على نحو يتطلب تدخلا منه. كذلك بحث دالاس مع ايزنهاور اشتراك عدد من اعضاء الكونجرس فى مؤتمر لندن مثل ما نسفيلد ونولاند، وجونسون [١].

وجدير بالذكر ان ايزنهاور فى هذا الاجتماع انتقد العسكريين الأميريكين بسبب تقاريرهم عن أزمة السويس لتركيزها على الجوانب العسكرية دون السياسية على نحو ما اتضح فى توصيات هيئة الأركان المشتركة الاميريكية عن الدور الاميريكى فى حالة نشوب اصطدام مسلح مما دفع دالاس إلى ارجاء اتخاذ أى قرار فى هذا الموضوع. كما ابرز الاجتماع اهتماما من جانب دالاس وايزنهاور باشراك زعماء الكونجرس فى مثل هذا المؤتمر الدولى لادراكهما عنف رد فعل الكونجرس لقرار عبدالناصر تأميم القناة على نحو ما سبق ان تناولنا فى موضع متقدم من هذا الفصل.

والواقع أن هذه الاجتماعات التى عقدها ايزنهاور مع مساعديه ومع دالاس ثم مع رجال الكونجرس قد جاءت فى ضوء الرسالة التى بعث بها ايدن إلى ايزنهاور فى ٥ اغسطس ١٩٥٦ بعد المباحثات الثلاثية التى اعرب له فيها عن ضرورة اتخاذ موقف موحد تجاه عبدالناصر فى المؤتمر الدولى، وان يستعد لاحتمال رفض عبدالناصر لنتائج المؤتمر، ويشير ايدن فى رسالته تلك الى أن الرئيس الأميريكى قد أبدى تعاطفة فى التفكير البريطانى، وينقل ايدن لايزنهاور على لسان السفير البريطانى فى واشنطن سير روجر ماكينز أن الادارة الاميريكية قد رأت استحالة ترك السيطرة على القناة لرجل مثل عبدالناصر، وأنه مع ضرورة استنفاذ كل سبل التسوية السلمية فانهم يدركون احتمال استخدام القوة، وأنه مع احتمال حدوث انقسام داخل الادارة الاميريكية حول استخدام القوة، فان ايدن كما يقول فى رسالته يرى ان الرئيس الاميريكى ووزير خارجيته يبديان حسما وتصميما فى موقفهما [٢]

ومن الواضح أن ما طرحه ايدن على ايزنهاور بعد عودة دالاس إلى واشنطن كان يستهدف التأثير على تفكير الإدارة الأميريكية قبل توجهها إلى مؤتمر لندن الأول مما دفع ايزنهاور ودالاس فى تقديرنا إلى الانتهاء الى قرار بالنسبة لموضوع استخدام القوة وهو ما طرحه ديللون اندرسون مستشار الرئيس ايزنهاور فى اجتماع السادس من أغسطس ١٩٥٦، فى اليوم التالى مباشرة لوصول رسالة ايدن

---

1 - Personel and private, the secretary , secret, Agst 8, 1956, Memo of conversation with the president 11 30 AM

White House Memo series, White House Correspondence, Meetings with the President (Box 5)

2 - Eden, op Cit P 498

وفى اطار التحضير للمؤتمر وضمان تنسيق المواقف والأراء ووحدة التقييم عقد ايزنهاور اجتماعا لزعماء الكونجرس بمجلسيه جمهوريين وديمقراطيين حضره ريتشارد نيكسون نائب الرئيس ايزنهاور والسناتور جورج لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ والسناتور ليندن جونسون الزعيم الديمقراطى فى مجلس الشيوخ والادميرال ورادفورد ورئيس هيئة الأركان المشتركة وارثر فيلمنج مدير مكتب تعبئة الدفاع Director of the office of defense mobilization.

حيث استعرض فيه الأخير احتمالات نشوب حرب وتأثيرها على وقف البترول فى الشرق الأوسط وقد صدر فى اعقاب هذا الاجتماع بيان رسمى يقول إن الحاضرين يقدرون أهمية إدارة قناة السويس كشريان حيوى رئيسى لتجارة العالم وعلى نحو يعتمد عليه، كما أن الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية اعربا عن اعتقادهما أن المؤتمر سوف يتيح الفرصة للتوصل إلى حل عادل طبقا لاتفاقية ١٨٨٨، واوضح أن الولايات المتحدة سوف تحضر المؤتمر بهدف الاسهام فى التوصل لمثل هذا الحل لضمان اهداف الدول التى تعتمد على قناة السويس، وكذلك الاعتراف بالمصالح المشروعه لمصر، كما أنهما اكدا استمرار خطورة الموقف وصعوبة توصل لحل بناء(١).

وقبل سفر دالاس مباشرة إلى لندن فى ١٤ أغسطس ١٩٥٦ صرح ان المؤتمر يهدف الى اقتراح صياغات تضمن ادارة دولية يعتمد عليها فى القناة تتفق مع حكومة مصر وكرامتها وانه سيكون لهذا الاجتماع اثره على السلم والرخاء فى العالم (٢).

### رابعا : مؤتمر لندن الاول-الدور الأميريكى(٣):

لعبت الدبلوماسية الأميريكية الدور الرئيسى فى مؤتمر لندن الأول من خلال بيانات دالاس العديدة أمام المؤتمر ومن خلال المقترحات المتكاملة التى قدمها فى جلساته، فقد طرح دالاس أولا: التقدير الأميريكى للموقف السياسى الناتج عن تأميم قناة السويس مؤكدا «ان الثقة الدولية التى استندت إلى اتفاقية ١٨٨٨ قد اهتزت

---

(١) انظر نص البيان الذى اصدره البيت الأبيض فى أعقاب اجتماع الرئيس ايزنهاور مع قيادات الكونجرس فى ١٢ أغسطس ١٩٥٦ حول الموقف فى قناة السويس :
U.S. Dept. of state bulletin, Vol XXXV, no. 896, August 27, 1956 p. 314.
وانظر :
Keesing's contemporary Archives August 18-25, 1956., pp. 15044-15042
وقد اعلنت مصر انها لن تحضر المؤتمر وشرحت موقفها فى الكتاب الابيض الذى يطرح وجهة النظر المصرية حول مشروعية الأجراء المصرى انظر:
Egypt, Ministry of Foreign affairs, white paper on the nationalization of the Suez Canal maritime company Agoust 1956 pp. 75-77.
2 - U.S.Dept. of state bulletin, Aug. 27, 1956, pp. 335-339.

(٣) تحدث دالاس ما بين ١٦ ـ ٢٣ اغسطس فى الجلسة الافتتاحية والجلسة الثانية وتقدم باقتراحاته الرئيسية بالجلسة الخامسة فى ٢٠ اغسطس كما ادلى ببيانات فى الجلسة السادسة ٢١ اغسطس والسابعة ٢٢ اغسطس وببيان اخر فى نفس الجلسة وبيان اخر فى الجلسة الثامنة: انظر:
The suez canal problem, July 26- Sept. 22, 1956
ADocumentary publication: Dept. of state, 1956

كذلك وردت تفاصيل وثائق مؤتمر لندن الأول ١٦ ـ ٢٣ اغسطس، ثم بعثة منزيس ٣ ـ ٩ سبتمبر ١٩٥٦ ومؤتمر لندن الثانى عن هيئة المنتفعين بالقناة فى
Barraclough,G. A. Survey of international affairs, Oxford University press 1962 (1956 - 1958) pp. 18 - 27- 45.
R.I.I.A. Documents on international affairs, 1956. Noble frankland (ed) Oxford University press 1959. p. 174.

بشدة ويجب استعادتها بطريقة سلمية وإلا واجهنا مستقبلا يتسم بالخطورة الشديدة وأنه يتردد حتى فى التفكير فى احتمالاته.(٥)

ومضى دالاس فى بيانه الافتتاحى إلى القول إلى أن ماخلقته الحكومة المصرية يحتاج إلى « عمل تصحيحى » وأن المطلوب هو إدارة واعية للقناة فى ظل نظام دولى يبعث الثقة فى اولئك الذين ينتفعون بالقناه وأن الولايات المتحدة لا تعتقد أنه كان للحكومة المصرية الحق فى فسخ الاتفاق الذى يمنح الحقوق للشركة العامة لقناة السويس حتى عام ١٩٦٨، وأن الحكومة الأميريكية تتشكك فى أن لمصر الحق فى أن تتخذ قرارا منفردا كما فعلت فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وأنه مع احتفاظ الولايات المتحدة بحقها القانونى، فإنها مستعدة لبحث الموقف الجديد من أجل التوصل لحل عادل ومقبول .

ثم طرح دالاس آراء الولايات المتحدة فيما وصفه بخطه عادله ومنصفه تعترف بالمصالح المشروعة للجميع وهى المبادىء التى تحكم هذه الخطة.

أولاً : يجب إدارة القناه بكفاءة كطريق مائى دولى حر آمن طبقا لمبادىء اتفاقية ١٨٨٨ .

ثانياً : تفصل الإدارة عن تأثير السياسات الوطنية مهما كان مصدرها.

ثالثاً : لابد من الاعتراف والوفاء بكافة الحقوق والمصالح المشروعة لمصر فى القناه وادارتها بما فى ذلك عائد عادل ومنصف.

رابعا : النص على إتاحة تعويض عادل للشركة العالمية(١).

ثم شرح دالاس بعد طرحه للمبادىء خطة التنفيذ كمايلى : ـ

(١) إداره القناة بواسطة هيئه دولية وتمثل مصر فى الهيئه الدولية دون سيطرة دولة واحدة .

(٢) يكون لمصر طبقا لترتيبات ملائمة حق عائد منصف يأخذ فى اعتباره كل الحقوق المشروعةلمصر وسيادتها .

(٣) يتيح نفس الترتيب تعويضا لشركة قناة السويس .

(٤) أى خلاف حول حق مصر فى عائد منصف أو تعويض عادل للشركة يتم تسويته بواسطة لجنة تحكيم تعينها محكمة العدل الدولية .

(٥) ولم تكن خطة دالاس هى الخطة الوحيدة المقدمة للمؤتمر، فقد قدم كريشنا مينون ممثل الهند خطة انضمت إليها اندونيسيا وسيلان والاتحاد السوفيتى تدعو إلى الاعتراف بحقوق السيادة لمصر والاعتراف بقناة السويس جزءا لا يتجزأ من مصر وكممر مائى له أهمية دولية، والاصرار على حرية الملاحة لكافة الدول طبقا لاتفاقية ١٨٨٨ وجمع الرسوم العادلة دون تمييز والحفاظ على القناة بالحالة الجيده فى كل الأحوال وأخيرا الاعتراف بمصالح المنتفعين(٢).

---

(٥) انظر رسالة الرئيس ايزنهاور الى دالاس فى ١٩ اغسطس ١٩٥٦ رقم ١٣ والتى وقعها هربرت هوفر وزير الخارجية بالنيابة، من واشنطن إلى لندن للاشادة بجهود دالاس وقدرته على المناورة والتوصل الى اتفاق حول تشكيل هيئة الرقابة المقترحة للقناة انظر

Outgoing telegram Dept. of state Aug. 19, 1956, 701.7 h01/8-1956

(١) نفس المصدر والموضع

2 - R.I.I.A. Documents on international affairs op. cit. p. 171

وكانت خطتا دالاس والهند تعترفان بالحقوق المشروعة لمصر وبسيادتها وكذلك بالمصالح الدولية، ولكن برغم أوجه الشبه فان خطة دالاس وحدها هى التى دعت إلى هيئة دولية للرقابة والاشراف على إدارة القناة، وبعكس خطة الأغلبية «خطة دالاس» فان خطة الأقلية «خطة الهند» كانت تترك لمصر الرقابة والإدارة للقناة، واعترفت بهيئة المنتفعين ولكن فى ظل الإدارة المصرية[١].

وقد قبلت ١٨ دولة المقترحات والخطة التى طرحها دالاس فى المؤتمر وأدرج هذا فى قرار أمام المؤتمر برغم اعتراضات الأتحاد السوفيتى والهند ودعت الدول الثمانية عشرة المؤيدة لخطة دالاس مصر للتفاوض حول الرقابة الدولية على القناة، وكانت الخطوة التالية تقديم القرار لعبد الناصر بواسطة لجنة من خمس دول[٢].

وقبل أن نتعرض لمهمة بعثة منزيس بالقاهرة ٣ ـ ٩ سبتمبر ١٩٥٦ التى نقلت لعبد الناصر قرار مؤتمر لندن الأول حول الإدارة الدولية للقناة، يهمنا استعراض وتحليل التقييم الأميريكى للموقف السياسى بعد المؤتمر وتقديرات الإدارة الأميريكية واحتمالات المستقبل.

ففيما بين وقت اتخاذ القرار لايفاد البعثة إلى القاهرة ووصولها فعلا، وقعت عدة أحداث من أهمها المؤتمر الصحفى الذى عقده دالاس فى واشنطن فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٦ بما يعكس وجود خلافات فى الرأى بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة لا تعتمد بدرجة كبيرة على قناة السويس، بينما يعتمد عليها إقتصاد عدد كبير من الدول الأخرى، وأن الأمر متروك لها أساسا لاتخاذ قرار حول نوع ترتيبات لاستعادة الثقة بحيث تستمر اقتصادياتها معتمدة على القناة وأن الأمر لا يخص الولايات المتحدة فى المقام الأول.

وفى الحادى والثلاثين من أغسطس ١٩٥٦ دلل ايزنهاور مرة أخرى على الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة ملتزمة بالتسوية السلمية للنزاع، وفى ٣ سبتمبر أرسل رسالة بهذا المعنى إلى ايدن[٣] وبذلك حقق لعبد الناصر عدم تأييد الولايات المتحدة لأى عمل عسكرى موجه ضده[٤].

---

1 - Sheldons, Richard, the U.S. in world affairs 1956, N.Y. Rinehrt & Brothers 1957, p. 261

(٢) كانت اللجنة تضم ممثلى حكومات استراليا وأثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة برئاسة روبرت منزيس Menzies رئيس وزراء استراليا، وكان المندوب الاميريكى فى اللجنة دبلوماسى أميريكى محترف هو لوى هاندرسون Loy Henderson وكان رأيه أن مهمة اللجنة تثير الفزع فى نفسه وأنه لا يقدر لها النجاح انظر: Finer, op. cit. p. 176.

وانظر نص رسالة ايزنهاور الى ايدن فى ٣١/ ٨/ ١٩٥٦ التى اعدها هربرت هوفر للعرض على الرئيس ايزنهاور فى ملف 974/7301/8-31-56.

سرى للغاية والمرسلة إلى السفارة الأميريكية فى لندن فى برقية رقم ١٥٩٣ فى ٢ سبتمبر ١٩٥٦ وفيها تحذير واضح بعدم اللجوء لاستخدام القوة ضد عبد الناصر

3 - Eden, op. cit. pp. 517-518

4 - St. John, op. cit. p. 263.

إلى جانب هذه التصريحات العلنية فان دالاس فور عودته من لندن عقد اجتماعا مع ايزنهاور لبحث تطورات أزمة السويس واستعراض مباحثاته مع الجانب البريطاني[1] (ايدن وماكميلان ولويد) وأوضح دالاس لايزنهاور تقديراته للموقف كما يلي(*):

- تصميم البريطانيين على التحرك عسكريا ما لم تتم موافقة واضحة من جانب عبد الناصر على خطة الدول الثمانية عشرة في موعد تقريبي ١٠ سبتمبر ١٩٥٦ وأن ايدن أوضح أن التخطيط العسكرى لابد وأن يتبلور بشكل محدد في هذا الوقت وأن موقف عدم الحسم هذا لا يمكن أن يستمر

- كما أوضح دالاس أن معارضة «هيوجيتسكيل» الزعيم العمالى البريطانى لسياسة الحكومة البريطانية من شانهاأن تشجع عبد الناصر على رفض الخطة.

- أشار دالاس إلى صعوبة انهاء المباحثات مع عبد الناصر طبقا للتاريخ الذى حدده ايدن.

وقد اهتم ايزنهاور بالبحث عن طريقة تجعل عبد الناصر يوافق على مقترحات الدول الثمانية عشرة واقترح دالاس اصدار بيان يؤيد هذه المقترحات.

كان واضحا تماما أمام الحكومة الأميريكية تصميم بريطانيا على التحرك عسكريا واتخاذ قرار بهذا الشأن بعد ١٠ سبتمبر ما لم يقبل عبد الناصر مقترحات الدول الثمانية عشرة، وكان رد فعل ايزنهاور ودالاس يتمثل فى البحث عن طريقة لتجنب هذا التطور باقناع عبد الناصر بقبول المقترحات.

وازاء خطورة الموقف اجتمع دالاس مرة أخرى يوم ٣٠ اغسطس مع الرئيس ايزنهاور لبحث احتمالات التدخل العسكرى لبريطانيا وفرنسا فى مصر وكان هدف دالاس من اجتماعه مع الرئيس ايزنهاور التاكد من تطابق تفكيره مع تفكير الرئيس بشأن موضوع قناة السويس، وهذا التفكير كما طرحه دالاس يتمثل في أنه لا يرى حلا للموقف عن طريق القوة كما لا يرى امكانية إنهاء هذا الموقف إذا احتل البريطانيون والفرنسيون القناة وأجزاء من مصر.

وكانت تقديرات دالاس أنه إذا فعل البريطانيون والفرنسيون ذلك فسوف يحولون «كافة سكان الشرق الأوسط وافريقيا الى أعداء الداء» وأن الفرنسيين والبريطانيين سوف يضطرون للحفاظ على وجودهم فى كل مكان عن طريق القوة وفى النهاية اضعاف اقتصادهم وضياع نفوذ الغرب في الشرق الأوسط لجيل او لمائة عام كاملة، فضلا عن أن الاتحاد السوفيتى سوف يجنى الثمار الناتجة عن ضعف أوربا الغربية ويتمتع بالنفوذ

---

1 - Memo of conversation with the president Aug. 29, 1956, White House Memo series Meetings with the president

(*) انظر حول معرفة الولايات المتحدة بالاتجاهات البريطانية والفرنسية للعمل العسكرى: مذكرة من مدير ادارة الشرق الادنى فى ١٩٥٦/٨/٣٠ إلى وزير الخارجية الأميريكية يقترح فيه ان يطرح على اجتماع مجلس الامن القومى الأميريكى النظر فى الموقف المتفجر فى منطقة قناة السويس والخطط العسكرية للبريطانيين والعسكريين وعمليات الاجلاء، واسعة النطاق للمواطنين البريطانيين والفرنسين بحيث لا يمكن استبعاد احتمال اجلاء الرعايا الأميريكيين خلال اسبوعين الى ثلاثة اسابيع. وأن الهدف من طرح الموضوع على مجلس الامن القومى اولا ومسح خطط مواجهة احتمال انفجار الموقف عسكريا وخطط وزارة الدفاع على أساس سرى للغاية للاجلاء الفورى للرعايا الامريكيين

Dept. of state, Assistant secretary top secret, Aug. 30, 1956, to secretary from NEA William Rountree, sub NSC discussion on Suez Canal

والسيطرة فى الشرق الأسط وأفريقيا، وأن السوفيت لهذا السبب يعملون للحيلولة دون توصل لتسوية سلمية لمشكلة السويس(١).

وقد وافق الرئيس ايزنهاور على التحليل الاساسى للموقف الذى طرحه دالاس وأوضح أنه يرى ضرورة بذل كل جهد ممكن للتوصل لتسوية عملية مقبولة لأزمة السويس ويرى أنه فى حالة فشل المفاوضات أنه يمكن اللجوء إلى الأمم المتحدة وألمح إلى أنه قد يشير الى ذلك فى مؤتمره الصحفى فى اليوم التالى.

وتوضح هذه الوثيقة عدة نقاط اساسية أولها: تأكد ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس من لجوء بريطانيا وفرنس إلى استخدام القوة ضد مصر، وثانيها: توضح الادراك التام لمخاطر استخدام القوة وعواقبها بالنسبة للنفوذ الغربى فى الشرق الأوسط، وثالثها: ادراك واضح للأثر الذى يمكن أن ينجم على الاستراتيجية الاقليمية فى الشرق الأوسط إذا استخدمت بريطانيا وفرنسا القوة ضد مصر من حيث تدعيم النفوذ والوضع السوفيتى، ورابعها: أن الإدارة الأميريكية كانت تفضل الحل العملى السياسى عن طريق المفاوضات واللجوء للأمم المتحدة إذا احتاج الأمر.

وكان التقييم الأميريكى للنوايا البريطانية والفرنسية تجاه مصر ينعكس فى مذكرة مرفوعة من مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى إلى وزير الخارجية فى ١٩٥٦/٩/١ تناولت النقاط الهامة التالية:

- تقديراته المؤكدة بأنه ليس ثمة شك فى أن البريطانيين والفرنسيين مستعدون للتورط فى اشتباكات إذا ظهر موقف يبرر - على الأقل - مثل هذه المغامرة فى نظر الرأى العام وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

- اعتقاده أن مدى الاستعدادات والنفقات لتجهيز الاشتباكات قد تجاوزت مجرد نقل القوات لاغراض التأثير السيكولوجى.

- أن هناك عدة تطورات تؤكد فرضية أن البريطانيين والفرنسيين يخططون للقيام بعمل عسكرى ويبدو أنهم يفكرون فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ لبدء عملياتهم.

ثم يطرح راونترى Roumree مساعد وزير الخارجية المقترحات التالية: الإعداد لعمليات الإجلاء للمواطنين الأميريكيين من مصر ومن الأردن ومن القدس، واستشهد راونترى بالمعلومات التى ابرقت بها السفارة الأميريكية فى باريس فى ٣٠ اغسطس ١٩٥٦ للتدليل على صحة تقديراته مشيرا إلى تصريحات الحكومة الفرنسية والزعماء السياسيين التى تشير الى دفع أزمة السويس إلى الذروة فى المستقبل القريب خلال أسبوعين أو ثلاثة.

ويستخلص مساعد وزير الخارجية من هذه المعلومات أدلة قوية تؤكد أن التحركات العسكرية البريطانية والفرنسية قد تجاوزت مرحلة حرب الأعصاب وأنها استعدادات فعلية لحرب حقيقية على نطاق واسع(٢).

---

1- Dept. of state the secretary Augst 30,1956, personal and private, secret, Memo of conversation with the president Box (8) White House Memo series, DDE, Library.

(٢) مذكرة مساعد وزير الخارجية إلى دالاس حول النوايا العسكرية لبريطانيا وفرنسا.

Dept. of state Assistant Secretary, top Secret, Sept. 1, 1956, to the secretary from NEA William Roumree file no. 714/1701/ 9- 1- 56.

واضاف أن الموقف البريطانى والفرنسى بالنسبة للمفاوضات مع عبد الناصر قد وضع على اساس توقعاته، رفض عبد الناصر لهذه المقترحات، ويعملون على الحصول على هذا الرفض بأسرع ما يمكن، بل ويمكن القول فى تقدير مساعد وزير الخارجية أن السلوك الفرنسى والبريطانى يوحى بتفضيل هذا الرفض، ويخلص مساعد وزير الخارجية الى وجود دليل قوى على خطط مؤكدة لبدء الاشتباكات فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ وان كان من المحتمل تغير هذه الخطط إذا حدثت احدى التطورات التالية:

أ ـ استلام عبد الناصر.

ب ـ ظهور موقف لم يحسب حسابه مثل اتفاقية دفاع متبادل مصرى سوفيتى تعنى أن السوفيت سوف يتورطون فى أى اشتباكات.

جـ ـ اتخاذ الولايات المتحدة خطوات قوية وفورية لتثبيط البريطانيين والفرنسيين عن اتخاذ عمل عسكرى.

د ـ إذا ابدى عبد الناصر استعدادا للتفاوض فانه يجب بذل كل جهد للتوصل الى حل[١].

استمرارا فى توضيح التقييم الأميريكى لفكرة الادارة الدولية التى روجت لها فى المؤتمر الدولى وطرحتها على مصر من خلال بعثة مينزيس حدد دالاس فى رسالة لايزنهاور فى ٣١ اغسطس ١٩٥٦ تقييمه فى النقاط التالية:

ـ أن اتفاقية ١٨٨٨ تعطى الدول حقوقا فى القناة.

ـ الا أن هذا لا يعنى أن الدول تمتلك القناة، بل تعنى أن مصر لا تستطيع أن تفعل فى القناة ما تريد كما لو كانت ملكية وطنية خالصة. بمعنى أخر فان مصر تمتلك القناة ولا تشاركها دول اخرى فى ملكيتها، ولكن إدارة القناة ليست حكرا مطلقا على مصر، اى ان دالاس يطرح على ايزنهاور التفرقة بين ملكية القناة وادارتها، وانه إذا كانت الملكية وطنية فإن الإدارة دولية[٢]. وهو بذلك إنما كان يفكر فى طريقة يجعل بها المقترحات مقبولة لعبد الناصر لتجنب التطور المحتمل بالتدخل العسكرى.

**خامسا: مباحثات منزيس فى القاهرة ٣-٩ سبتمبر ١٩٥٦.**

وصلت بعثة مينزيس الي القاهرة في ٣ سبتمبر ١٩٥٦ وفي اليوم السابق لوصولها كتب مايكل ادمز Michael Adams مراسل المانشستر جارديان فى القاهرة أن الموقف فى القناة لم يتغير فلا زال عبد الناصر يصر على سيادة مصر الكاملة على القناة بينما تصر الدول الغربية على رفض أى موقف تخضع فيه حرية الملاحة فى القناة لارادة مصر[٣].

---

(١) نفس المصدر.

2 - Statement from Dulles to the president August 31, 1956, DDE Library, 11 pages.

3 - Adams, Michael, Suez and after Year of crisis, Boston, Beacon press, 1958, p. 58.

ويروى مايكل ادمز أزمة السويس من خلال يومياته واستعراض مراسلاته وبرقياته الى صحيفته وكتابه سجل اخبارى عن تسلسل الاحداث المتلاحقة. وانظر:

Langsted, William, suez story, key to the Middle East, NY, Greenberg publishers, 1957.

واستمرت المفاوضات بين مينزيس وعبد الناصر ستة أيام دون جدوى وأصر عبد الناصر على رفض أى سيطرة أو رقابة دولية، وكان التأييد لموقفه قويا فى العالم العربى والدول غير المنحازة والكتلة الشيوعية (كما حدث فى مؤتمر لندن الأول من جانب الهند والاتحاد السوفيتى) كما كان الموقف القانونى والسياسى لعبد الناصر يكفل له من التأييد ما يجعله يتجنب تقديم أى ذرائع لاستخدام القوة ضده وكان يدرك أن خصومه غير متحدين فى مواقفهم[1].

وقد لخص جون كامبل John Campbell الموقف فى قوله «إن عبد الناصر لم يكن ليقبل بنظام الرقابة الدولية الذي سيفرض عليه قيودا اشد على سيادة مصر من الامتياز الممنوح للشركة المملوكة للاجانب وان ظلت شركة مصرية قانونا[2] ، ورفضت الحكومة المصرية المقترحات، وظل الموقف على ماهو عليه بالنسبة للرقابة الدولية وبذلك فشلت البعثة الدبلوماسية فى تحقيق أى نتائج.

وفى رسالة إلى مينزيس رئيس وزراء استراليا مؤرخة فى ٩ سبتمبر ١٩٥٦ رفض عبد الناصر قبول مقترحات اللجنة الخماسية والسبب فى الرفض أن المصريين اعتبروا هذه المقترحات عدائية تمس سيادتهم وحقوقهم كما أن عبدالناصر حذر من أى محاولة لفرض نظام دولى على قناة السويس سوف يكون بداية لصراع يدخل القناة فى دائرة التدخل السياسى، وكان عبد الناصر يعتقد أن إدارة القناة تعتمد اساسا على تعاون واستجابة الشعب المصرى[3]

وكان المصريون قد قدموا لمنزيس يوم ١٠ سبتمبر مقترحاتهم المضادة التى تقول ان الحكومة المصرية على استعداد لتلبية الدعوة بالاشتراك مع الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لعقد مؤتمر لمراجعة الاتفاقية وبحث اتفاقية تضمن حرية الملاحة كما أن الحكومة المصرية تعرب عن أملها فى التوصل لحل حول مسائل حرية الملاحة فى القناة، وتحسينها لتلبية احتياجاتها فى المستقبل ووضع رسوم عادلة ومنصفة[4].

فماذا كان رد الفعل الأميريكى تجاه المقترحات المصرية؟ لم تكن الولايات المتحدة على استعداد للنظر فى أى اقتراح لا يتضمن نوعا من الرقابة الدولية، وقد دعم رفض دالاس لمقترحات مصر من مواقف ايدن[*] ومولیه

---

1 - Eden, op. cit. p. 518.

Finer, op. cit. p. 216.

2 - Campbell. op. cit. p. 161.

Murphy, op. cit. p. 487.

3 -U.S. Dept. of state. the suez canal problem op. cit. p. 319

خاصة ما يتصل باصرار الولايات المتحدة على عدم استخدام القوة، وانظر ايضا

ويوافق ميرفى على هذا التقدير.

(٤) انظر نص الاقتراح المصرى فى RIIA., Documents 1956 pp. 199- 201

كما سلمت مصر صورة من المقترحات لسكرتارية الامم المتحدة انظر: U.N.S.C.O.R. 11th year 736 Meeting oct. 1956. pp. 3- 4.

(*) انظر ايضا تقدير السفير الاميريكى فى لندن (باربار) الى الخارجية الأميريكية عن اصرار البريطانيين على استخدام القوة ضد مصر لاسقاط عبد الناصر وذلك فى برقيته رقم ١٢٤٩ فى ١/ ٩/ ١٩٥٦ وقد تضمنت النقاط التالية:

أ - يتشكك البريطانيون فى امكان اقناع عبد الناصر بقبول الترتيب الخاص بالإدارة الدولية للقناة وان يرضخوا للعالم ان عبدالناصر لن يتمكن من الخروج سليما بعد استيلائه على القناة.

ب - ضرورة اتخاذ العمل العسكرى مع عدم ارجاء التنفيذ لوقت طويل للاعتبارين التاليين: التاثير المدمر على العالم الغربى والموقف البريطانى فى الشرق الاوسط ما لم يوقف عبد الناصر عند حده، وان البريطانيين اقنعوا انفسهم بامكانية حصر العمليات العسكرية فى منطقة محدودة فى مصر والنجاح السريع بامكانيات وتكاليف محدودة فى المال والرجال.

تجاه عبد الناصر، وحاول دالاس مرة أخرى دفع فكرة الرقابة الدولية إلى الميدان الدبلوماسى بعد ما شعر أن بريطانيا وفرنسا سوف تدفعان بالمشكلة الى مجلس الأمن وعارضهما فى هذه الخطوة[1] نحو مؤتمر لندن الثانى الخاص بانشاء هيئة المنتفعين بالقناة ولعل ذلك من منطلق أن السوفيت يمكن أن يستخدموا حق الفيتو لرفض أى قرار يصدره مجلس الأمن.

**سادسا: مؤتمر لندن الثانى ١٩-٢١ سبتمبر ١٩٥٦.**

وقبل التعرض للدبلوماسية الاميريكية ومعالجتها للأزمة خلال مؤتمر لندن الثانى، فانه يهمنا التعرف على التقييم الأميريكى للتطورات بعد ما لاحت نذر فشل مهمة ميزنيس ورفض الحكومة المصرية لمقترحاتها، وما تبين لدى الحكومة الأميريكية من نوايا بريطانية وفرنسية للجوء لاستخدام القوة.

سبقت الإشارة إلى أن دالاس بعد عودته من اجتماع لندن الأول اجتمع مع ايزنهاور فى ٣٠ اغسطس ١٩٥٦ لينقل إليه تقديراته بتصميم البريطانيين على استخدام القوة ما لم يقبل عبد الناصر لمقترحات اجتماع لندن الأول، وأنهم حددوا لذلك موعدا هو ١٠ سبتمبر١٩٥٦ لبدء تنفيذ خطة استخدام القوة، وكان رفض عبد الناصر لمقترحات بعثة مينزيس دافعا لدالاس وايزنهاور إعادة تقييم الموقف من كل جوانبه لتحديد التصور الأميريكى إزاء احتمال استخدام القوة وأثارها على علاقاتها واطراف النزاع.

وما بين السادس والثامن من سبتمبر ١٩٥٦ عقد دالاس وايزنهاور ثلاثة اجتماعات هامة، الاجتماع الأول فى اعقاب اجتماع مجلس الأمن القومى حيث بحث دالاس وايزنهاور الموقف «فى السويس» وكان تفكيرهما يدور حول العثور على موقف تفاوضى جيد بعد رفض مصر لمقترحات الدول الثمانية عشرة واصرارها على حقها المنفرد فى ادارة القناة.

وقد طرح دالاس على ايزنهاور بناء موقف مؤسس على الحقوق المتاحة فى اتفاقية ١٨٨٨ حيث أنها تكفل موقفا تفاوضيا افضل، بدلا من البحث عن اتفاقية جديدة قد ترفضها مصر، وبدلا عن استخدام القوة لفرض مثل هذا الترتيب. كما اشار دالاس الى أن البريطانيين والفرنسيين سوف يلقون باللوم على الولايات المتحدة لتركها عبد الناصر يحقق ما يريد فى الشرق الأوسط، وابدى توقعاته من ان العلاقات بين الولايات المتحدة وبينهما سوف تتأثر سلبا بسبب هذه الأزمة[2]

---

« جـ - ان الحاق الهزيمة العسكرية بعبد الناصر تعيد لبريطانيا مكانتها فى الشرق الأوسط وتساعد بريطانيا على حل مشكلاتها فى المنطقة فى الاردن ومصر.

د - التأكد من ان حكومات تونس وليبيا والسعودية والعراق ترحب باستخدام القوة ضد عبد الناصر

هـ - ومع ذلك تدرك الحكومة البريطانية أن الرأى العام البريطانى يعارض استخدام القوة ولكنها تتجاهل قوة الرأى العام اعتقادا منها أن الموقف الحالى نقطة تحول تاريخية امام بريطانيا وانه على الحكومة مسئولية تقليدية باستخدام القوة بصرف النظر عن النتائج. انظر

Incoming telegram, of state, top secret, from London to secretary of state no. 124, 1249, Sept. 1, 1956, file no. 974/ 7301/ 9-1-56

1 - Eden, op. cit. p. 550

2 - Personal and private, secret, Dept of state, the secretary, Memo of conversation with the president, White House Memo series, Meetings

ويعكس تفكير دالاس فى اجتماعه مع ايزنهاور القلق من نتائج رفض مصر للمقترحات واهتمامه بالبحث عن (موقف تفاوضى جيد) وهذا الموقف التفاوضى فى تقديره هو استخدام ما جاء فى اتفاقية ١٨٨٨ من حقوق بما يبرز اهتمام دالاس بالحجج القانونية ونبذه لاستخدام القوة مع ما قد يترتب على ذلك من توتر فى العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها.

وفى اجتماع ثان مع ايزنهاور فى الثامن من سبتمبر ١٩٥٦ بحث دالاس مع ايزنهاور فكرة ارسال خطاب من ايزنهاور الى ايدن ومضمون هذا الخطاب، واقترح دالاس أن يكون مضمونه فى عدة نقاط هى : حث الانجليز والفرنسيين على عدم استخدام القوة او اللجوء إليها، ثم طرح امكانية اقامة منظمة للمنتفعين ولمرشديها، وجمع الرسوم مع تخصيص جزء من الرسوم لمصر طبقا للتكاليف، واعلان بدائل لاستخدام القناة بالنسبة للنفط، مع استمرار التدابير الاقتصادية ضد مصر، وخلال نفس الحديث طرح دالاس الخطوط العامة لتنظيم هيئة المنتفعين.

كان رد فعل ايزنهاور بالنسبة للخطاب المقترح هو الموافقة على مضمونه ونقاطه. اما بالنسبة لهيئة المنتفعين فقد قال إنه ليس متأكدا من نجاح الفكرة، وأنه من الوجهة القانونية من حق المنتفعين تنظيم أنفسهم لاستخدام القناة ولكن الرأى العام غير مهيأ لقبول هذا الرأى القانونى، وأن هذا يحتاج للاقناع، واوضح ايزنهاور أن العالم يميل إلى تأييد عبد الناصر فى رأيه بأحقيته فى إدارة العمليات مادامت القناة تمر فى أرضه، وأعرب عن قلقه بضرورة عدم اللجوء للتدابير العسكرية، وطلب من دالاس تسليم رسالته (رسالة ايزنهاور) إلى ايدن مساء نفس الليلة عن طريق السفير البريطانى[١]

يتضح لنا الاتفاق بين دالاس وايزنهاور على ضرورة حث البريطانيين والفرنسيين على عدم اللجوء لاستخدام القوة، أما بالنسبة لاقامة هيئة المنتفعين، فواضح أن دالاس هو صاحب الفكرة، وبينما كان دالاس ينظر الى الأمر من زاوية قانونية أو على أحسن الفروض طرح بدائل للمناقشة، فقد كان ايزنهاور ينظر إليها بريبه من منطلق ضآلة امكانيات نجاحها أو استعداد الناس لتقبلها وفرص نجاحها.

وفى اجتماع لاحق فى نفس اليوم مساء عاد دالاس للاجتماع بايزنهاور ليعرض عليه مشروع رسالته الى ايدن وتفاصيلها.[٢]، وقبل تناولهما لتفاصيل المشروع اجريا تقدير موقف لاحتمالات التدخل العسكرى البريطانى الفرنسى فى القناة، فيحدد ايزنهاور بوضوح أن الولايات المتحدة وبريطانيا توجهان مشكلة خطيرة فى التصدى «لمغامرة عبد الناصر الطائشة» فى القناة ويطرح تقييمه فى الموقف الآتى: أن النزاع بشكله الحالى يؤدى إلى التفاف العرب حول عبد الناصر فى حالة استخدام القوة قبل استنفاد كل السبل والوسائل السلمية للتسوية، وما لم يثبت ان عبد الناصر هو المعتدى فان العرب سوف يضطرون لتأييده، والاحتمال الثانى هو الاستسلام لعبد الناصر والقبول الكامل لسيطرته على المرور بالقناة.

---

1 -Dept. of state, the secretary, pesonal & private secret Sept. & 1956 White House Memo series, D.D.E. Library

2 - Personal and private, secret, Draft 9/8/59 from secretary to the president, White House Memo series Meetings with the president Box (4) D.D.E. J.F.D. papers.

اما دالاس فيطرح افكاره كالآتى: أنه وإن لم يختلف مع ايدن في تقدير نوايا وأهداف عبد الناصر فهو لا يتفق معه في تقديره للآثار المحتملة في العالم العربي، ويرى دالاس أن ردود فعل بريطانيا وفرنسا «سوف تجعل عبد الناصر بطلا عربيا وتضر بهيبة أوربا الغربية بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأن ذلك سيؤدى لان يخرج عبد الناصر من الأزمة زعيما للشعوب العربية والاسلام».

وبالنسبة لاستخدام القوة يرى دالاس أن استخدام القوة العسكرية ضد مصر وفى ظل الظروف الراهنة قد يكون له اثارة الخطيرة من دفع العرب لتأييد عبد الناصر كما قد يؤدى إلى سوء تفاهم خطير بين بريطانيا والولايات المتحدة، حيث لا يوجد فى الولايات المتحدة رأى عام مستعد لتأييد هذه الخطوة، وأن الرأى العام فيما يبدو يفضل الأمم المتحدة التى انشئت لمثل هذا النوع من النزاعات.

ويقدر دالاس أن الولايات المتحدة قد نظرت بشيء كثير من الريبة لاستعدادات بريطانيا لشن حملة عسكرية ضد عبد الناصر الذى قد يذهب إلى الامم المتحدة ويدعى أن هذه الاعمال تنطوى على رفض وسائل التسوية السلمية وبالتالى يطالب الأمم المتحدة بإدانة العملية بوصفها عدوانا. وأكد دالاس فى نفس الوقت أن الولايات المتحدة لا تريد الرضوخ لعبد الناصر[1].

أما تفاصيل رسالة ايزنهاور لايدن فهى تقول فى اهم نقاطها: -

* الوقوف بجانب بريطانيا لاحباط المزاعم والنزعات الطموحة لعبدالناصر ولضمان الاستخدام الكفء والحر لقناة السويس بموجب اتفاقية ١٨٨٨.

* أن خير سبيل لبلوغ الهدف هو تنفيذ عمليات أقل إثارة من استخدام القوات المسلحة وأن هناك مجالات للمحاولة لم تستكشف بعد مثل الدعوةللنظمة شبه دائمة للحكومات المستفيدة (المنتفعة) تتولى الجزء الأكبر من المشكلات الفنية للقناة، الإرشاد، تنظيم المرور، جمع الرسوم... الخ.

*أن تتعاون هذه المنظمة مع مصر ويمكن ان تتواجد (واقعيا) وتعطى للمنتفعين الحقوق التى تريد.

* ممارسة الضغوط الاقتصادية وهناك المنافسات والصراعات العربية التى يمكن استغلالها إذا لم نجعل عبد الناصر بطلا.

* كما أنه توجد بدائل بالاعتماد على القناة وخطوط الأنابيب كانشاء خط أنابيب جديد إلى تركيا. واحتمال إعادة رسم طرق نقل النفط من نصف الكرة الغربى إلى الدول الأوربية.

ويختتم ايزنهاور رسالته بقوله: «إن عبد الناصر يعيش على الإثارة فإذا ركزنا على تبديد الاثارة وتفريغ اطماع عبد الناصر deflating him بعمليات بطيئة ولكن اكيدة فسوف نعزله تدريجيا ونحرز انتصارا دون اراقة دماء وأكثر اهمية مما تحققه قوة السلاح، ويطمئن ايزنهاور ايدن بقوله: إننا لسنا غافلين عن أنه فى نهاية المطاف قد لا يكون هناك مفر من استخدام القوة لكن اللجوء الى استخدام القوة - فى تقدير ايزنهاور - فى الوقت الذى

---

1 - Personal and private, secret. Draft, 9/8/1956 as taken to president by secretary Dulles/9 8/56, 6. 30. P.M. White House series Meetings with the President Box (1) D.D.E. Library. I.D. Papers.

يؤمن فيه العالم بوجود أساليب أخرى متاحة لتسوية النزاع سوف يطلق عقال قوى قد تؤدى فى السنوات المقبله الى أوخم العواقب، وأن الخلاف الاساسى بين ايزنهاور وايدن ناتج بصفة اساسية عن اختلاف استقرائهما لرد الفعل المحتمل فى العالم العربى لمختلف الأفعال المتاحة لهما [١].

تعكس رسالة ايزنهاور الى ايدن نقاط التقاء ونقاط اختلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى معالجة أزمة السويس فى هذه المرحلة بالنسبة لتأميم القناة واحتمالات التدخل العسكرى. أما نقاط الاتفاق فهى تدور حول نوايا عبد الناصر وأهدافه بشكل عام ، ونقاط الاختلاف تدور حول الاساليب المتاحة لمواجهة عبد الناصر. ويطرح ايزنهاور عددا من البدائل التى يرى أنها أشد تأثيرا من القوة المسلحة وان كانت ابطأ فى التنفيذ مثل انشاء منظمة المنتفعين، وممارسة الضغوط الاقتصادية، واستغلال المنافسات العربية، والبحث عن بدائل للاعتماد على القناة، وإنشاء طرق بديلة لنقل النفط، فهو اتفاق فى الهدف واختلاف فى الوسيلة لما ينطوى عليه استخدام القوة من محاذير داخلية أميريكية وبريطانية (عدم تقبل الرأى العام الداخلى باستخدام القوة) ومحاذير اقليمية (تحول العرب للالتفاف حول عبدالناصر) ومحاذير ثنائية (وهى خلق سوء تفاهم بين الولايات المتحدة وبريطانيا الى جانب الفرصة للسوفيت لمزيد من التغلغل).

وقد انعكست هذه الاتجاهات التى تبلورت فى الاجتماعات الثلاثة المتتالية لكل من ايزنهاور ودالاس والتى تناولناها بالتحليل، انعكست فى تصريحاتهما، فقد أعرب ايزنهاور فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦ فى مؤتمر صحفى «ان الولايات المتحدة اوضحت من البداية أنها مصممة على التوصل لحل سلمى ومقبول لأزمة السويس، واننا أقمنا الأمم المتحدة للقضاء على العدوان، واننى لن أكون طرفا فى العدوان بقدر ما تتيح لى طاقتى البشرية».[٢]

وقد قرر دالاس نفس المعانى فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦ بقوله «ان القوة ليس لها ما يبررها على الاطلاق الا كملاذ اخير، فإذا كان هناك من بدائل لاستخدام القوة فلابد من استكشافها، واستنفاذها، اننا لا ننوى اقتحام الطريق، وقد نؤمن ان لنا الحق فى ذلك ولكن لن نفعل هذا فيما يتصل بالولايات المتحدة» [٣].

وقد زادت الشكوك فى أهداف واشنطن ودرجة التزامها بتحقيق الاهداف المتوخاه من هيئة المنتفعين لاسيما وأن دالاس قرر بعبارات أخرى رفضه لمبدأ استخدام القوة ودعوته الدول الكبرى للأعراب عن استمرار ولائها لالتزاماتها فى ميثاق الأمم المتحدة[٤].

---

1- Ibid idem

2- Keesing s contemporary Archives Sept 11, p. 15108.

Waging Peace, op cit. pp. 89-90 ويتعكس هذا الراى فى كتاب ايزنهاور .

Transcript of the white House news conference Sept. 11, 1956, American for eign policy p. 624.

3 - U.S. Dept. of State suez Canal problem Documents op. cit. pp. 334-341. وانظر كذلك:

Wint, Guy & peter calvocoressi. Middle East crisis. Great Britain وانظر حول الخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها فى مؤتمر هيئة المنتفعين penguin books 1975 pp. 75-76.

4 - U.S. Dept of state, Suez Canal problem op. cit. pp. 344-345.

**الخطة الأميريكية فى مؤتمر لندن الثانى (مقترحات دالاس).**

تناولنا فيما سبق التقييم السياسى الأميريكى لاحتمالات استخدام القوة من جانب بريطانيا وفرنسا ووجهات نظر كل من ايزنهاور ودالاس تجاه هذا الاحتمال. نعرض الان لحقيقة وابعاد الاسهام الاميريكى الفعلى فى طرح فكرة هيئة المنتفعين لقناة السويس التى سوف تقدم لمؤتمر لندن الثانى.

لقد ناقشت الإدارة الأميريكية هذه الخطة على مرحلتين فى اجتماعين هامين بين دالاس وايزنهاور، تناول الاجتماع الأول الاطار العام لاقتراح المنظمة الاختيارية للمنتفعين بقناة السويس حيث عرض دالاس على ايزنهاور مشروع الاقتراح فى إطاره العام وعناصره الاساسية (١).

فقد شرح دالاس فى هذا الاطار العام مبررات الخطة وتحليل مواد اتفاقية ١٨٨٨ والحقوق الممنوحة للدول، وحق استخدام القناة فى وقت السلم والحرب دون تمييز، وواجب كافة الدول بعدم إعاقة الاستخدام الحر للقناة، كما تضمن شرحه لمبررات الخطة ضرورة التعاون مع الحكومة المصرية لحسن ممارسة هذه الحقوق، وإن أشار فى سياق المبررات أن ممارسة هذه الحقوق ليست وقفا على إرادة مصر وحدها، وإلا استطاعت مصر ان تلغى الحقوق الممنوحة بموجب الاتفاقية.

وأوضح دالاس فى مبررات الخطة أن حكومة مصر قد تصرفت منفردة بالغاء الامتياز فى الوقت الذى لاتزال مشروعية التصرف محل شكوك كبيرة. وتنتقل خطة دالاس بعد ذلك إلى طرح تشكيل منظمة أو اتحاد من اثنين وعشرين دولة اجتمعوا فى لندن واتفقوا على مقترحات للتعاون مع مصر تفوق فى تقديرهم المزايا الممنوحة بقناة السويس فى اتفاقية ١٨٨٨.

وتتركز خطة دالاس على رفض مصر لمقترحات اللجنة الخماسية، وأنه فى ظل تلك الظروف أصبح من الملائم تنظيم المنتفعين للاستخدام الفعال لحقوقهم، وانه من اجل التمتع بالحقوق وضمانها طبقا لاتفاقية ١٨٨٨ فان الحكومات المشاركة سوف تتفق على الانتظام الاختيارى والتعاون فى هيئة للمنتفعين. وحددت خطة دالاس مبادىء التعاون بثلاثة عناصر هى: الضمان والحفاظ على الاستخدام الحر غير المعوق للقناة، وأن يكون الاستخدام محايدا بين الدول، وثانيا الوفاء باحتياجات المنتفعين فى المرور الآمن والمنظم والاقتصادى، وثالثا التعاون مع مصر فى ادائها لالتزاماتها للمنتفعين طبقا لاتفاقية ١٨٨٨.

أما الإطار العام للخطة الذى طرحه دالاس فيتناول: العضوية والتنظيم، وبالنسبة للعلاقة مع مصر فقد اوردت خطة دالاس، أن الهيئة سوف تتعاون مع مصر فى ضمان بقاء القناة حره وغير معوقه أمام الملاحة، وأن مدير الهيئة سوف يقيم العلاقات الضرورية مع الحكومة فى تنفيذ التعاون، وقد أشار مشروع الخطة فى الجزء الخاص بالتعاون مع الحكومة المصرية الى ان الهيئة سوف تسدد للحكومة المصرية اى مصروفات تتحملها تتصل بصيانة القناة واعمالها، أما الجزء الخامس من الخطة فيتناول تسوية المنازعات بين أعضاء الهيئة، ويعالج الجزء السادس اجتماعاتها، أما السابع فيتعرض لموضوع انسحاب أو الطرد من عضوية الهيئة(٢).

---

1 - Private and Personal, secret, outline of proposals for voluntary association of suez canal users, White House, Memo series, Meetings with the president 1956

(٢) نفس المصدر.

غنى عن القول أن فكرة هيئة المنتفعين هى مبادرة دالاس الدبلوماسية لطرحها على مؤتمر لندن الثانى، وهو الذى طرح منطقها ومبرراتها وإطارها العام التنظيمى والقانونى امام الرئيس ايزنهاور، فمن الوجهة القانونية يحاول دالاس الاستناد إلى اتفاقية ١٨٨٨ التى تؤسس حقوقا للدول المنتفعة بالقناة، اما من الناحية العملية فان دالاس بهذا الاقتراح يسعى لخلق تكتل من الدول صاحبة السفن والمنتفعة بالملاحة فى القناة لتشرف على سير الملاحة وتجمع الرسوم وتدرب المرشدين وتتعاون مع الحكومة المصرية، وترجمة هذا التكتل عمليا خلق قوة تفاوضية جماعية ضخمة لمجموعة مؤثرة من الدول فى مواجهة مصر بمفردها، بحيث يصعب على مصر التفاوض من موضع القوة.

وغنى عن القول كذلك ان هدف دالاس من وراء هذه الفكرة أن يواجه مصر بتكتل جماعى وقوة دولية ضاغطة قادرة على فرض ارادتها على مصر من موقع القوة الاقتصادية والبحرية والفنية والمالية، وبالطبع كان هذا هو البديل من وجهة النظر الأميريكية والذى يغنى فى تقديرها عن اللجوء لاستخدام القوة المسلحة.

وبعد هذا الطرح لمبررات الخطة وإطارها العام، قدم دالاس المسودة للرئيس ايزنهاور فى اجتماع ١١ سبتمبر ١٩٥٦[١] يحدد الخطوط الرئيسية والسياق السياسى لانشاء هيئة المنتفعين على النحو التالى:-

أ - انه فى ضوء عزوف حكومة مصر عن التفاوض حول اتفاقية بشأن استخدام القناة طبقا لاتفاقية ١٨٨٨، كما اقترحت الدول الثمانية عشرة فى لندن، فان الولايات المتحدة تعتقد أنه من الملائم بالنسبة للحكومات التى تحتفظ لسفنها بالحق فى الاستخدام الحر لقناة السويس، أن تتحد فيما بينها من أجل الاستفادة الجماعية، والاستخدام الجماعى بواسطة السفن لهذه الحقوق.

ب - تعتقد الولايات المتحدة أن هذه الحقوق لا يمكن أن تصان لو اهتمت كل دولة أو كل سفينة بنفسها فقط.

جـ - أنه فى ظل الظروف القائمة فان التعاون العملى من جانب مصر لا يتحقق بشكل فعال الا إذا انتظم المنتفعون بحيث يتعاملون بشكل جماعى مع مصر، بحيث تتعامل معهم مصر بشكل جماعى.

د - انه إذا انتظمت المملكة المتحدة مع اخرين من الدول الثمانية عشرة من أصحاب مقترحات لندن، أو الذين يرون نفس الرأى، فان الولايات المتحدة سوف تسهم فى انشاء مثل هذه المنظمة.

هـ - ان المنظمة سوف تمارس نيابة عن المنتفعين،"وسوف تحصل الرسوم من السفن المارة فى القناة، والتى سوف تغطى مصروفات المنظمة، ودفع تعويض ملائم للحكومة المصرية مقابل اسهامها فى صيانة القناة وتسهيلات المرور.

و - وترى الولايات المتحدة انه لو حاولت حكومة مصر التدخل فى مثل هذه العمليات او رفضت اتخاذ التدابير الكفيلة لضمان تنفيذ اتفاقية ١٨٨٨ فان ذلك يعد انتهاكا من مصر للاتفاقية، وفى هذه الحالة فإن أطراف الاتفاقية يصبحون أحرارا فى اتخاذ خطوات لضمان حقوقهم عن طريق الامم المتحدة، أو من خلال أى اجراء ملائم تقتضيه الظروف[٢].

---

(١) نص النسخة التى عرضها دالاس على ايزنهاور انظر:

Secret, White House Memo series. Meetings with the president, D.D.E. Library Box (8)

2 -Ibid, idem.

ومحور خطة دالاس، كما هو واضح، خلق تكتل جماعى لمواجهة مصر فى اختصاصات تدخل فى صميم سيادتها (تحصيل الرسوم - تقديم المرشدين للقناة) كما ينطوى على تهديد واضح إذا اعترضت مصر، إما باللجوء الى الأمم المتحدة أو غير ذلك من السبل.

من خلال مسودة الخطة وإطارها العام ومبرراتها حدد دالاس بوضوح إطار التحرك الأميريكى دبلوماسيا خلال مؤتمر لندن الثانى كما سوف نتبين فى طرحه على الاجتماع، وذلك بعدأن حدد المبادىء والإطار والأهداف فى محادثاته السرية مع ايزنهاور فى البيت الأبيض.

وفى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦ صرح دالاس فى مؤتمر صحفى أن الولايات المتحدة على استعداد للاشتراك فى الهيئة المقترحة لقناة السويس[١]، كما أعلن ايدن فى مجلس العموم أن الحكومة البريطانية بالاتفاق مع حكومتى الولايات المتحدة وفرنسا قد قررت إنشاء هيئة مؤقتة للمنتفعين لقناة السويس[٢] ، وفى الرابع عشر من سبتمبر ١٩٥٦ اعلنت الخارجية البريطانية عن عقد مؤتمر ثان فى لندن فى الاسبوع الثانى (١٩ سبتمبر ١٩٥٦) لبحث إنشاء الهيئة المقترحة وأنه قد ارسلت دعوات للدول الخمسة عشرة الاخرى التى ايدت المقترحات التى اقرت فى مؤتمر لندن الأول[٣].

وكا رد فعل مصر بالغ الحدة لفكرة إنشاء هيئة المنتفعين، ويروى فاينر Finer أن السفير المصرى فى الولايات المتحدة أحمد حسين سلم دالاس رسالة تقول إن تنفيذ هذه الخطة يعنى الحرب[٤].

وبرغم ذلك مضت الولايات المتحدة ومضى دالاس دفع فكرة إنشاء هيئة المنتفعين على الرغم من أن التقييم الأميريكى للموقف المصرى انتهى إلى أن الحكومة المصرية لم تظهر أى خطوة واحدة نحو المصالحة، كما أن ايزنهاور بدأ يستشعر ازدياد دور الأتحاد السوفيتى فى الأزمة بوصول المرشدين السوفيت، وربط بين ما وصفه بالعلاقة الوثيقة بين مصر والأتحاد السوفيتى وبين تشدد الموقف المصرى[٥] وتعليقات دالاس وايزنهاور فى حديثهما توضح أنهما وضعا أزمة تأميم قناة السويس فى منظور المواجهة مع الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط.

ففى اعقاب هذا الاجتماع الذى سجله دالاس فى وثائق البيت الأبيض ادلى ببيان حدد فيه معالم الموقف الأميريكى كما تبلور فى تحضيرات الخارجية الأميريكية ومباحثات دالاس وايزنهاور فى ٦، ٨ سبتمبر ١٩٥٦ على نحو ما اسلفنا، وكانت خصائص الموقف الأميريكى كما حددها دالاس هى:

١ - أن الولايات المتحدة ملتزمة بالسعى من خلال الوسائل السلمية إلى ضمان خدمة قناة السويس للاهداف الدولية التى وضعت من اجلها اتفاقية ١٨٨٨.

---

1- Keesing,s contemporary Archives Sept. 22-29, 1956 pp. 15101 - 15106, Dept. of state press release release no. 486 Sept. 13 1956, Dept bulletin Sept. 24, 1956, pp. 470-48[illegible]

2- Keesing,s cit. Loc. cit.

3- Ibid. idem

4 - Finer, op. cit. p. 233

وانظر نص رسالة عبد الناصر فى U.S.Dept. of State the Suez canal problem, op.cit. p. 348

5- The secretary, Secret, Sept. 17, 1956 White House Memo series, Meetings with the president Box 6 (1) D.D. E. Library

٢ - أن الولايات المتحدة لا تقبل مع ذلك نظام ادارة للقناة لا يعترف بالحقوق الممنوحة للمنتفعين بالقناة بواسطة اتفاقية ١٨٨٨.

٣ - أن الولايات المتحدة لا تحاول تنظيم مقاطعة للقناة ولكن لا يمكن ان تغفل أنه قد تحدث ظروف تجعل المرور فى القناة غير عملى أو متناقص القيمة[١].

اتضحت معالم الموقف الأميريكى تجاه التطورات السابقة على مؤتمر لندن الثانى من خلال مبادرة دالاس بطرح تفاصيل المشروع الخاص بهيئة المنتفعين، وقد بلور دالاس هذا الموقف خلال مؤتمر لندن الثانى فى الفترة من ١٩ سبتمبر الى ٢١ سبتمبر ١٩٥٦، أولا خلال بيانه فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، ثم بيانه خلال الجلسة الختامية، ثم فى نص الاعلان الصادر عن انشاء الهيئة فى الجلسة الختامية بما يعكس تفكير وآراء واتجاهات دالاس على نحو ما طرحها فى إطار الخطة ومسودة المشروع اثناء بحثها فى واشنطن مع ايزنهاور[٢] وفى تأييد الولايات المتحدة للاعلان فى شكل رسالة موجهة من وزير الخارجية الأميريكى إلى وزير الخارجية البريطانى فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٦.

وقد حدد دالاس أمام المؤتمر التقييم الأميريكى بما يتفق الى حد كبير مع ما جاء فى بيانه الصحفى فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٦ فى النقاط التالية:

أ - أن ما نطلبه هو برنامج يضمن إدارة ذات كفاءة يعتمد عليها بشكل دائم طبقا لاتفاقية ١٨٨٨، وأن يحترم هذا البرنامج سيادة مصر، لكن مصر رفضت بحث الاقتراح الخاص بانشاء الهيئة كأساس للتفاوض، وان هذا الموقف من جانب مصر خلق موقفا صعبا وجديدا وأن الولايات المتحدة لازالت تبحث عن حل للمشكلة بوسائل سلمية.

ب -أن اتفاقية ١٨٨٨ تعطى السفن الحقوق فى كل وقت للعبور من القناة كطريق مائى حر ومفتوح.

ج - أن هذه الحقوق تتعرض للخطر من إجراء الحكومة المصرية لمنع الشركة من ممارسة وظائفها المتفق عليها وفى اغتصاب مصر لنفسها كل هذه الوظائف.

د - وتساءل دالاس عما اذا كانت تتوافر لدى الحكومة المصرية المرافق الضرورية لضمان ممارسة الدول لحقوقها، وأنه ليس ثمة ضمان للملاحة الحرة أو العبور الأمن كما تفرضه اتفاقية ١٨٨٨.

هـ - اشار دالاس إلى اعترافه بأن الحكومة المصرية ترى أن العبور يجب أن يعتمد على حسن نية الحكومة المصرية، الا ان هناك عقوبات ضد وقف العبور، كما أن إدارة القناة عملية معقدة ودقيقة وقد تتيح التفضيل والتمييز، كما أن انعدام الكفاءة قد يشكل خطرا بالغا وأنه فى مواجهة مثل هذه الاخطار يجب ان يعمل المنتفعون على حماية انفسهم وممارسة حقوقهم.

---

1- U.S. Dept. of state bulletin Oct. 1, 1956 pp. 503-508

2- Dept. of state bulletin, Oct. 1, 1956, pp. 503-506,507- 508, 632

و - وانه عند تهديد هذه الحقوق فان الواجب الاجتماع فى مواجهة الخطر المشترك. ثم طرح دالاس على الاجتماع المقترحات الأميريكية ولخصها فى الأتى:

* الاتحاد أو الاشتراك فى هيئة المنتفعين بالقناة.

* انشاء هيئة أو إدارة مصغرة تساعد السفن ومحاولة ايجاد صيغة أو ترتيب عملى بالتعاون مع السلطات المصرية، وان لم تكن السلطات المصرية موافقة على ترتيب دائم فى شكل اتفاقية، او تكون مثل هذه الهيئة تحت رئاسة خبير فى شئون الملاحة يجمع ويسدد الأموال الخاصة بصيانة وعبور القناة

* اقترح دالاس ضرورة التفكير من الآن فى بدائل طويلة الأجل للقناة مثل الناقلات الضخمة عن طريق راس الرجاء الصالح ومد انابيب بترول جديدة.

* كذلك اقترح انشاء صندوق مؤقت للهيئة يمول مبدئيا من الاعضاء، وتجمع اموالهم من الرسوم المحصلة لحين التوصل لتسوية دائمة، وأوضح دالاس أن الولايات المتحدة ترى أن العمل فى ضوء هذه المقترحات سوف يزيد من احتمالات الحل السلمى البناء [1].

ثم أعلن فى الجلسة الختامية ان اقتراحه بانشاء هيئة المنتفعين لا ينطوى على اى التزام قانونى من قبل الدول الأعضاء، ولذلك لا يحتاج الى عرض على الكونجرس، بل هو مجرد تنظيم يستهدف تسهيل ممارسة الحقوق الممنوحة وتسوية الخلافات القائمة. وايد دالاس الاعلان الصادر فى الجلسة الختامية والتى حددت اهدافه بانها تشمل تسهيل التوصل لحل مؤقت او دائم لمشكلة القناة، والمساعدة على تحقيق المرور المنتظم الكفء والاقتصادى للقناة، والتعاون مع السلطات المصرية لهذا الغرض، وتحصيل وحفظ وانفاق الايرادات من الرسوم، وبحث واخطار الأعضاء لاى تطورات تؤثر فى استخدام القناة والمساعدة فى حل المشكلات العملية الناتجة عن استخدام القناة وتسهيل تنفيذ اى حل مؤقت لمشكلة القناة [2].

وفى ٢١ سبتمبر ١٩٥٦ بعث دالاس بخطاب الى سلوين لويد وزير الخارجية البريطانى يخبره بانضمام الولايات المتحدة لعضوية هيئة المنتفعين فى القناة [3].

عرض دالاس لدى عودته إلى واشنطن عرضا براقا فوائد هذه الهيئة واحتمالات التسوية المطروحة [4] ، ولكن الهيئة المقترحة كان مقضيا عليها بالفشل، وقد وصفها «توم ليتل» بالعبارة التالية:« كانت الهيئة فشلا ذريعا وقد توقفت على تعاون مصر الذى لم يكن مترقبا.. كما ان اعضاءها لم يكونوا مستعدين لاستخدام القوة ضد مصر، واستاءت بريطانيا وفرنسا من النتيجة ، ومن دالاس، الأمر الذى دفعهما إلى اللجوء إلى مجلس الأمن [5]. وبدا كما لو كانت الظروف اصبحت مهيأة للتسوية واستبعاد احتمال وقوع اصطدام[6] طبقا للتقديرات الأميريكية.

---

1- Ibid pp 503 - 506

2- Ibid, ident.

3 - Ibid p. 507

4- U.S. Dept. of state, suez canal problem op. Cit. p.p. 569 - 570.

5- Little, op. cit. p. 296.

6 -Ioanides , Michael, Divide and Loose the Arab Revolt, 1955- 1958 London, Geoffrey Bles, 1960. p. 156, Adams, Michael, op. cit. p. 61

وفى إطار تحديد الاتجاه الأميريكى فى ضوء نتائج مؤتمر لندن الثانى أوصى دالاس ايزنهاور بان يصدر بيانا فى مؤتمر صحفى يشير إلى ترحيبه لقرارات الدول الثمانية عشرة فى مؤتمر لندن الثانى، وأن هيئة المنتفعين توفر حلا مؤقتا انتظارا لحل دائم، وأن الولايات المتحدة سوف تنضم إليها، كما أن مقترحات الدول الثمانية عشرة تمثل اساسا صالحا للتسوية السلمية الدائمة لمشكلة القناة اذ تأخذ فى اعتبارها مصالح المنتفعين ومصالح مصر[1] ، وظلت الولايات المتحدة على تفاؤلها وثقتها فى التسوية. ففى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦ عقد دالاس مؤتمرا صحفيا ثانيا أكد فيه «أنه لا يقبل الرأى القائل بأن مصر سوف ترفض ما نريد وان الدولة التى تأخذ الحقوق المعقولة للآخرين تخسر بكل السبل وان العواقب التى تواجهها مصر إذا استمرت فى اسلوبها سوف تكون وخيمة».

لم يحدد دالاس ما هى تلك العواقب الوخيمة، بل أنه قبل انعقاد مجلس الأمن أدلى بتصريح جديد يبرز فيه الخلافات مع فرنسا وبريطانيا فيما يتصل ببعثة مينزيس وبهيئة المنتفعين موضحا الاختلافات فى النظرة والمعالجة للمشكلة، وأن دور الولايات المتحدة الحاضر وفى المستقبل ليس ان تتماثل مع الدول الاستعمارية بل ان تلعب دورا مستقلا[2] وكان هذا المؤتمر الصحفى بمثابة مؤشر واضح المغزى للاختلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى معالجة الموقف[3].

كان هذا المؤتمر الصحفى بمثابة نهاية مرحلة من مراحل الأزمة، فلقد حاولت الولايات المتحدة الحصول من مصر على الموافقة على نوع من السيطرة الدولية على القناة، ومع تكرار محاولات تعبئة الرأى العام العالمى لم تفلح أى من هذه الوسائل. وكانت أخر أساليب الغرب هى اللجوء إلى مجلس الأمن، واعتقدت الولايات التحدة أن التسوية لازالت ممكنة وأنه مع احتفاظ عبد الناصر للقناة فإن الاساليب والمناورات التى استخدمها دالاس قد عطلت ومنعت استخدام القوة، وكان اعتقادها انه فى المدى الطويل فان تعبئة الرأى العام العالمى والضغط الاقتصادى سوف يرغم مصر على قبول حل وسط لو مارست بريطانيا وفرنسا ضبط النفس.

فى هذا المنعطف من الأحداث قدم طلب مشترك من فرنسا والمملكة المتحدة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٦ الى مجلس الأمن لبحث أزمة القناة[4] كما تقدمت مصر باتهامات مضادة إلى مجلس الأمن لبحث الحشود العسكرية البريطانية والفرنسية فى البحر المتوسط، وما تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين وبالتالى انتهاكا صريحا لميثاق الأمم المتحدة[5].

**سابعا: طبيعة الموقف الأميريكى فى مجلس الأمن.**

وفى مطلع أكتوبر ١٩٥٦ دخلت أزمة السويس مرحلة جديدة من المناقشات التى دارت فى مجلس الأمن ووصلت إلى ذروتها بأحداث العدوان فى نهاية أكتوبر ١٩٥٦. وقد بدأت مناقشات مجلس الأمن فى ٥ أكتوبر ١٩٥٦ وكان البند المدرج على جدول الأعمال هو «بحث الموقف الناجم عن الاجراء المنفرد من مصر فى إنهاء

1- Personal and private to the president from j.F. D Sept. 25, .1956 Box ( 3) White House correspondence

2- U.S. Dept. of state, U.S. policy in the Middle East, Sept. 1956-June pp 103-104

3- Campbell, op. cit. p. 109, Little, op. cit. p.289, Lucullal, op. cit. p. 184

4- U.N.S.C.O.R. 11 the year 743 Meeting Sept. 30 1956, p. 2

5- Ibid. p. 16.

نظام الادارة الدولية لقناة السويس» وهذا هو البند الذى اقترحه البريطانيون والفرنسيون، ثم البند الذى اقترحه المصريون «هو الاجراءات الموجهة ضد مصر بواسطة بعض الدول خاصة فرنسا والمملكة المتحدة والتى تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين» وقدم البريطانيون والفرنسيون مشروع قرارهم الذى يشير الى الحقوق الممنوحة بموجب اتفاقية ١٨٨٨ والادارة الدولية، والى مقترحات مؤتمر لندن الأول كوسيلة ملائمة لتسوية المشكلة ولم يكن هناك احتمال لقبول مصر للمشروع، وكان البريطانيون والفرنسيون يحاولون اظهار استنفاذهم للوسائل السلمية[١].

قدم وزير الخارجية المصرى فى الثامن من أكتوبر عناصر الموقف المصرى[٢] وأورد أن التأميم اجراء قانونى وعمل من أعمال السيادة، وكرر تصريحات مصر بدفع تعويض عادل، وأن مصر عرضت عدة أسس واقعية للتفاوض كانت موضع تجاهل وأن مصر مستمرة فى ضمان حرية الملاحة طبقا لاتفاقية القسطنطينية، ووصف وزير خارجية مصر المفاوضات التى جرت فى لندن، بانها لم تكن مفاوضات، بل تقديم انذار نهائى لمصر سبقتها تهديدات وضغوط اقتصادية وتحركات عسكرية، وان المقترحات قد قدمت بلغة استفزازية وأكد ان مصر مستعدة للمشاركة فى مفاوضات حقيقية ولكنها ترفض السيطرة من أى جانب.

أما الموقف الأميريكى تجاه القضية المطروحة على مجلس الأمن فقد طرحه دالاس فامتدح تصرف الدول التى هددها الاجراء المصرى بالاخطار وذلك كما وصفها دالاس للالتزامها أولا بالسعى لحل المشكلة بالطرق السلمية ثم استعرض ما وصفه بأنه خطوات السلام التى اتخذها الغرب (مؤتمر لندن الأول - بعثة ميزنيس - هيئة المنتفعين) وانحى باللائمة على تصلب الموقف المصرى وقال «لا يمكن لأحد أن يتشكك فى النوايا السلميةلاولئك الذين تضرروا من الموقف المصرى، إذ لم يحدث من قبل أم بذلت جهود نحو تسوية موضوع له مثل هذه الابعاد الخطيرة بالطرق السلمية، وان المجلس يعلم انه يتعامل مع حكومات لا تميل إلى استخدام القوة»[٣]

ثم ركز دالاس فى طرحه هذا على استعراض الجوانب القانونية التى يستند إليها الموقف الغربى ودعا الى قبول المبادىء التى اعلنتها الدول الثمانية عشرة فى مؤتمر لندن الأول وركز على أهمية الإدارة والرقابة الدولية على القناة وابعادها عن الخضوع لسياسات دولة معينة، واختتم بيانه بالهجوم على الدعم الذى يقدمه الاتحاد السوفيتى لمصر وذكر رغبة الولايات المتحدة فى التصويت لصالح مشروع القرار الانجلو فرنسى.

وتحليلنا لبيان دالاس أنه وإن التزم علنا بالتأييد الدبلوماسى لمشروع القرار البريطانى الفرنسى لما احتواه من مبادىء وخطط كان هو الداعية إليها، فقد ابرز فى بيانه ما وصفه بالنوايا السلمية والتسوية السلمية لهذه المشكلة، وصرح أن المجلس لا يتعامل مع حكومات تميل إلى استخدام القوة وكأنه ينفى عنهما تهمة او شكوك مثاره حول احتمالات التدخل العسكرى.

---

1 -Ibid, 736 Meeting Oct., 8, pp. 1 - 11

2 -Ibid, idem

3 -U.N.S.C.O.R. Oct. 9, 1956 pp. 6 - 8, 11

وبعد بيان دالاس جرت مشاورات بين همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة ولويد وزير خارجية بريطانيا وبينو وزير خارجية فرنسا والدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر، ومن هذه المشاورات برزت ست مبادىء تمثل إطارا للتسوية المقبلة، وهى حرية الملاحة، واحترام سيادة مصر، عزل القناة عن سياسات أى دولة، النص عن أسلوب تحديد الرسوم، تخصيص نصيب عادل لتطوير القناة، ونص للتحكيم فى المنازعات فى المستقبل[1] هذه المبادىء وضعت فى الجزء الأول من مشروع القرار الأنجلو فرنسى[2].

وقد أقر مجلس الأمن الجزء الأول بالاجماع، ولكن كان واضحا أن الفقرات الباقيةغير مقبولة لمصر لأنها كانت تطلب منها أن توافق على مبادىء الدول الثمانية عشرة باعتبارها متفقة مع المبادىء الستة السابقة، وانه حتى يتم التوصل لتسوية نهائية فان المطلوب من مصر العمل مع هيئة المنتفعين لقناة السويس، وقد أدمج مجلس الأمن هذه الفقرات فى الجزء الثانى من القرار وأجرى تصويتا منفصلا عليه، لكن السوفيت صوتوا بالاعتراض على المشروع، واحس كثيرون انه برغم هذا الاعتراض فان الموقف قد طرأ عليه تحسن[3].

وفى الخامس عشر من أكتوبر وجه الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر رسالة الى رئيس مجلس الأمن يعلن فيها قبوله باسم الحكومة المصرية للمبادىء الستة التى وافق عليها مجلس الأمن بالاجماع فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٦، مشيرا إلى أن موافقة حكومة مصر على المبادىء الستة تعتبر اسهاما فى المفاوضات المقبلة حول مسألة قناة السويس[3].

إلا أن البريطانيين والفرنسيين كانت لهم تقديرات أخرى فى الواقع فقد أحسوا بنفاد الصبر فى تحقيق رغبتهم فى اسقاط عبد الناصر، وفور انتهاء مناقشات مجلس الأمن قرر ايدن انه على الرغم من أن القوة ستكون هى الملاذ الاخير فلا يمكن استبعادها، وقد ارسلت مصر خطابا الى رئيس مجلس الأمن احتجاجا على تصريح ايدن[4].

اما دالاس فقد أعرب عن أسفه من أن المجلس لم يتمكن الا من الموافقة على المبادىء الستة ومتطلبات التسوية واعرب عن أمله فى أن يستمر السكرتير العام فى تشجيع الاتصالات بين حكومات مصر وفرنسا والمملكة المتحدة[5]

أجل كان دالاس من خلال تحرك الدبلوماسية الأميريكية فى مجلس الأمن يدرك انه يمارس الاساليب والمناورات لارجاء اللجوء لاستخدام القوة المسلحة، أما بريطانيا وفرنسا فكانتا تناوران بدورهما لاستنفاد الوسائل السلمية للجوء أخيرا إلى القوة المسلحة.

---

1- U.N.S. C.O.R. supplement, Oct. Nov. Dec. 1956 Doc. s/3671, pp. 19 -20.

(٢) يقول ميرفى إن دالاس شعر فى ضوء نتيجة تصويت مجلس الأمن ان اساليبه فى التعطيل قد افلحت وأن الخطط العسكرية قد اصبحت غير ذات جدوى وأن اساليب ضمان الملاحة فى القناة قد بدأت تتبلور انظر Murphy

3- U.S. Dept. of state bulletin. U.S. policy the Middle East. op. cit. pp. 120 -121.

4- Ibid p. 122.

5- U.N. Review III no. Nov. 1956 p. 59.

**ثامنا: تزايد الشكوك الاميريكية فى نوايا بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة.**

لم يكن هذا الشك الأميريكى فى نوايا بريطانيا وفرنسا فى اللجوء لاستخدام القوة غائبا أثناء انعقاد مجلس الأمن، فقبل خطاب دالاس أمام مجلس الامن(*) استعرض مع ايزنهاور تقييم الموقف فى الثانى مع اكتوبر ١٩٥٦ خاصة تأزم العلاقات الاميريكية البريطانية والاميريكية الفرنسية واحساس هاتين الحكومتين بعدم وجود دعم أميريكى لهما وتحميلهما الولايات المتحدة مسئولية الفشل فى تحقيق نتائجها.

وقد طرح ايزنهاور اثناء الاجتماع مع دالاس بعض المقترحات الخاصة بهيئة المنتفعين لتعيين مصرى مديرا عاما لها وكانت اجابة دالاس على هذا الاقتراح موحيه تماما فقد تساءل «هذا الحل ممكن ولكن هل يريد البريطانيون والفرنسيون حقا حلا سلميا؟» وخلص ايزنهاور من عملية التقييم مع دالاس إلى ضرورة ممارسة ضغط قوى للتوصل إلى تسوية، ولكن دون التفاوض من وراء ظهر الحكومتين أو بدون موافقتهما ورضاهما(١).

وكان رد دالاس يميل الى التفاوض مع المصريين وبالمثل كان تقدير ايزنهاور أن مسألة قناة السويس ليست من النوع الذى يبرراسقاط عبد الناصر، كما كان ايزنهاور يشعرأن عبد الناصر وان افصح عن اتجاهات خطيرة فهو لا يحتاج لأكثر من كبح جماحة، كما كان ايزنهاور يقدر امكانية خلق زعامة عربية منافسة لعبد الناصر فى مواقع اخرى، وأن الأمل فى ذلك كبير وأفضل من الهجوم على عبد الناصر بسبب القناة.

وخلاصة تقدير ايزنهاور فى هذه المرحلة من الأزمة ضرورة اتخاذ موقف مستقل عن البريطانيين والفرنسيين حتى تعرف الولايات المتحدة بشكل يقينى ماذا ينوون(٢)

كان هذا التقييم الذى توصل إليه دالاس وايزنهاور «فى مطلع اكتوبر» الثانى من اكتوبر ١٩٥٦ محور مراجعة بينهما فى أعقاب اجتماع مجلس الأمن حيث ازدادت وتعمقت الشكوك الاميريكية فى نوايا بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة فى الأزمة.

ففى الحادى والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ أى قبل العدوان الثلاثى باسبوع اجتمع دالاس وايزنهاور حيث طرح عليه دالاس تقديراته لدوافع الفرنسيين باستخدام القوة وفسرها بأنها ظروف الحرب فى شمال افريقيا، ودوافع بريطانيا تتمثل فى الرغبة فى التخلص من عبد الناصر، واتفق دالاس وايزنهاور على صحة هذا التقدير لكنهما لم يكونا على يقين من توقيت بدء العمليات البريطانية والفرنسية، هل ستتم قبل انتخابات الرئاسة الاميريكية فى نوفمبر ١٩٥٦ أم بعدها ولذا بحثا دعوة ايدن ومولية بعد الانتخابات لبحث الموقف. (٣)

---

(*) انظر رواية سير هامفرى تريفليان سفير بريطانيا فى مصر عن استعدادات حكومته للحرب أثناء مناقشة القضية فى مجلس الأمن وذلك فى مذكراته الشخصية التى وضعها عن حرب السويس.

Trevelyan, Humphrey, the Middle East in Revolution McMillan, 1970, Great Britain pp. 96 - 104

1- Secret, the Secretary, Oct 2, 1956, Memo of conversation with the president Sub: Suez canal White House Memo series Box (4) DDE papers, 1952 - 1959

2- Ibid, idem

3- The Secretary Oct. 21, 1956, secret, Memo of conversation with the president, White House Memo series, Meetings with the president

وتحليل هذه الوثيقة الهامة، قبل حرب السويس بأسبوع تقريبا تشير إلى أن تقديرات ايزنهاور ودالاس كانت تميل بقوة إلى ترجيح لجوء بريطانيا وفرنسا باستخدام القوة ودخول الحرب ضد مصر، ولكنهما لم يكونا على علم مؤكد - كما تشير الوثيقة - إلى قرب بدء العمليات فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بل رجحا ان يحدث ذلك بعد انتخابات الرئاسة ولذلك بحثا دعوة رئيسى الحكومتين الفرنسية والبريطانية للتباحث فى واشنطن حول الموقف.

ومع استمرار الجمود فى المفاوضات وعدم احراز اى تقدم ازدادت الشكوك فى احتمالات الحرب واستمرت متابعة ايزنهاور ودالاس لأزمة السويس، فأشار ايزنهاور فى اجتماع لاحق مع دالاس فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ أن دعوة أيدن ومولیه لواشنطن أواخر نوفمبر لن تتم إذا قام البريطانيون والفرنسيون بعمل عسكرى ضد مصر[١].

كما اعرب دالاس عن قلقه العميق من أن البريطانيين والفرنسيين يقدمون على الانتحار بالتورط فى الصراعات الاستعمارية لمحاولة فرض حكمهم بالقوة فى الشرق الأوسط وأفريقيا، وشاركه ايزنهاور هذا القلق العميق.

وفى ضوء هذه الوثائق الصريحة عن شكوك الولايات المتحدة القوية فى نوايا العدوان البريطانى والفرنسى نرجح صحة ما أورده الآن دالاس Allen Dulles (شقيق وزير الخارجية ورئيس وكالة المخابرات المركزية الأميريكية أثناء أزمة السويس) من أن المخابرات الأميريكية كانت متنبهه تماما لما يحتمل أن تفعله اسرائيل وبريطانيا وفرنسا، وقد يتصور العامة ان المخابرات قد فشلت، بل وصدرت تصريحات من المسئولين بان الولايات المتحدة لم تعرف سلفا بما حدث، وربما كان المسئولون يريدون اعطاء الانطباع بأن البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين لم يبلغوا الولايات المتحدة بما سيفعلون، ولكن الواقع أن المخابرات فى الولايات المتحدة كانت تحيط الحكومة بالمعلومات ولكنها كالعادة لا تعلن عن هذا الانجاز[٢].

هذا بالنسبة (لمعرفة) الولايات المتحدة بنوايا التدخل المسلح او بخطط التدخل المسلح، وهى المعرفة التى ترجحها بقوة تصل إلى درجة اليقين الوثائق السرية للبيت الأبيض ومحاضر مباحثات ومشاورات وزير الخارجية مع رئيس الجمهورية ، والسؤال الآن وماذا بعد هذه المعرفة؟ هل أوضحت الولايات المتحدة لبريطانيا وفرنسا الموقف الأميريكى تجاه أى هجوم مسلح ضد مصر؟. يمكن استنتاج الاجابة من رسائل ايزنهاور الى ايدن او اتصالات دالاس مع الخارجتين البريطانية والفرنسية، ويؤكد هذا الاستنتاج المحضر المسجل لشهادة المساعد الخاص لدالاس الذى يحلل موقف وزير الخارجية ازاء هذه النقطة بالتحديد.

يقول ماكومبر Mcomber المساعد الخاص لوزير الخارجية: إن دالاس أوضح فعلا لبريطانيا وفرنسا الموقف الأميريكى إلا أنه حدث قصور فى الاتصالات عشية الغزو، ولاحظ دالاس انعدام الاتصالات مع لندن وباريس خلال الأيام السابقة على الغزو وأحس أن ذلك ينذر بالشر، فبعث برسائل من الخارجية الاميريكية الى سفراء الولايات المتحدة فى لندن وباريس أكد له سفراؤه هذه الظاهرة ولم يستبعدوا أن ذلك يعنى الاستعداد للتحرك وبدء الحرب[٣].

---

1 - Personal and private, secret, Memo of conversation with the president, White House Memo series, Meetings with the president Box (4)

2 - Dulles, Allen, The craft of intelligence, Harper & Row, publishers, N.Y. 1963, p. 163

3 - William Mcomber, transcript of a recorded interview Jan. 2, 12, 19, 1966, J.F.D. Oral History collection princeton UniversityLibrary

ويؤكد المساعد الخاص لدالاس أنه لم يكن هناك انذار أو مشورة للولايات المتحدة عندما تحركت بريطانيا وفرنسا فعلا وكانت آخر حركة هى التعبئة العسكرية الإسرائيلية مما قطع بنوايا التحرك، وكان دالاس كما يروى مساعده يقول للبريطانيين قبل الغزو ان الفرنسيين مستعدون للتحرك والاسرائيليون أيضا مستعدون للتحرك، والسؤال هو ما إذا كان البريطانيون سيتحركون أم لا؟ حيث أنهم الطرف الرئيسى، ولو أنهم امتنعوا عن التحرك لما نشبت الحرب، أما إذا تحركوا فالحرب واقعة لا محالة. وكان دالاس خلال سبتمبر وأكتوبر قبل الغزو على اتصال مستمر مع البريطانيين[1].

كانت مشورة دالاس للبريطانيين كما يرويها مساعده الخاص أنه مهما كان اجراء مصر بتأميم القناة بغيضا فهو ليس منافيا للشرعية بهذه الدرجة، وأن موقف بريطانيا أمام الرأى العام العالمى ليس بالموقف القوى الذى يبرر الاجراء الذى يفكرون فيه، وظل دالاس يردد لهم «سوف يقف العالم كله ضدكم».

ويجزم المساعد الخاص لدالاس ان الاتصالات بين دالاس وبريطانيا قبل الغزو كانت واضحة تماما وأن استراتيجية دالاس كانت كسب الوقت وان كان يتعاطف مع أحساس البريطانيين بالغضب والمراره ولكن لم يكن متعاطفا مع تطور الأزمة لتصل إلى الغزو المسلح وان حل القضية لا يكمن فى شن الهجوم[2]. وقد صارح دالاس فعلا البريطانيين بان خطته من عقد مؤتمر للمنفعين وعقد اجتماع وراء اجتماع هى لتهدئة الرأى العام البريطانى وحتى تشعر الحكومة أنها لن تستطيع الغزو لافتقارها للتأييد وبحيث ينقضى التهديد للغزو.ويؤكد مساعد دالاس أن مثل هذه الاحاديث الصريحة قد جرت على أعلى المستويات بين الحكومتين طوال الأزمة، بل أن دالاس ـ كما يقدر مساعده ـ كان يحاول التأثير على موقف مصر وجعله أكثر مرونة وتقديم حلول معقولة وكانت الحكومة التى يعتمد عليها فى ذلك هى الحكومة الهندية، وقد بعث دالاس برسالة الى نهرو رئيس الحكومة الهندية وناشده ممارسة تأثيره على عبد الناصر على نحو ما يمارس هو تأثيره على المملكة المتحدة وانه يعول عليه فى ذلك وقد أجابه نهرو أنه سوف يحاول.

والثابت لدينا أن وثائق البيت الأبيض السرية ومحاضر اجتماع دالاس مع ايزنهاور تقطع بالعلم والمعرفة نوايا وخطط التدخل العسكرى البريطانى الفرنسى ضد مصر واحتمالات تحرك اسرائيل، والشهادة المسجلة لمساعد ايزنهاور تؤكد أ ن دالاس قد حاول بشتى السبل اثناء البريطانيين عن نواياهم. ويشارك روانترى مساعد وزير الخارجية هذا الرأى فى معرض تقييمه لدبلوماسية دالاس فى إدارة أزمة السويس حيث يقول « إنه ليس ثمة شك فى أن دالاس كان حريصا على ايجاد حل سلمى لمشكلة تنطوى على مضامين خطيرة»[3].

---

1- Ibid pp. 71 - 73

2- Ibid pp. 74 - 76

3- William. Rountree, transcript of a recorded interview Dulles Oral History, pp. 15 - 16- 17 1966

المعروف أن وليام روانترى حل محل جورج الان فى منصب مساعد وزير الخارجية الامريكى منذ يوليو ١٩٥٦ وكان نائبا لمساعد الوزير منذ ١٩٥٦ فهو معاصر وشاهد على تطورات الأزمة.